

شرح مولانا سعد السبكي

سـ ١٠٠
٨٦٨

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kiemi	B. Vekili
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	868

وكان المفيض في غاية المقدس والمستفيض في غاية التعلق وجب التعلق
في ذلك بتوسط ذي جبرتين يستفيض بحجته تحرره عن الواجب ونفيض بحجته تعلقه
على الطائفة فلا جرم اردوا حوائجه بالصلوة على النبي عليه السلام اعني الدعاء
له والثناء عليه وكذلك واصحابه بالنسبة اليه والنفس القدسية هي التي لها
ملكة استحصا جميع ما في النوع دفعه او قربه بغير ذلك على وجه يقيني و
غاية الحدس وذلك بسبب اتصالها بالجوهر العقلية وتنزهها عن الكدورات
البشرية مثل الكيل الى الذات والتمنويات الحسية والقدس بالاباطيل و
الدنايل الدنية والمجرات امور غريبة خارقة للعادة واعلم ان الجن والشعا
مقرونة بدعوى النبوة والآيات اعم من ذلك **قال** ورتبته **اقول**
ابواب المنطق على ما استقر عليه رأي الجمهور تسعة الاول الكليات التثنية التعريفات
والثالث القضايا الرابع القياس ولو اوحده الى خمس الرهان وما ثبت على
اجزاء العلوم السادس الى السبع الخطابة والثامن المغالطة التاسع الشعر
وجعل بعضهم بحث الالفاظ بابا آخر فصارت عشرة والمتأخرون اخفوا بابا
القضايا الخمس مع غظم قدرها وطولها في العلوم بالترتيب والاعتقادات
مع قلة جدواها وصدور الابواب بيضا ما بين المنطق والحاجة اليه وموضوعه
لما سيجي فالصواب رتب كتابه على مقدمة ليبدأ الامور الثلاثة وثلاث مسائل اولها
بحث الالفاظ والكليات والتعريفات وثانيها بحث القضايا وثالثها القياس
ولو اوحده وخاتمة للاثارة الى الصناعات الخمس وما يليق بها ووجه ضبط



ابواب المنطق

ضبطه ان المذكور فيه ان كان خارجا عن ابواب المنطق ومقاصده فهو مقدمة
والافان كان البحث عن المفردات فهي المقالة الاولى والافان كان عن المركبات الغير
المقصودة بالذات فهي المقالة الثانية والافان كان عن المركبات المقصودة باعتبارها
الصورة فهي المقالة الثالثة والافان هي الخاتمة وما قيل ان البحث عن المركبات المقصودة
المقصودة ان كان باعتبار الصورة فهي المقالة الثالثة وان كان باعتبار
المادة فهي الخاتمة مشعر بان الخاتمة مقصودة عن مواد الاقيسة وليس كذلك
بل اشتمل على اجزاء العلوم ايضا على انه جعل بورد القسمة ما يجب ان يعلم في المنطق
وفي كونه المقدمة من هذا القبيل محل نظر ثم ترتيب المقاصد ليس كما ينبغي لانه
جعل بحث الالفاظ في مقالة المفردات مع شموله للمفرد والمركب وجعل المقصود
بالذات وغيره من المركب مقالتين ومن المفرد مقالة واحدة **قال** اما المقدمة
اقول مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به وهي
هنا امر ثلاثة الاول بيان الحاجة الى المنطق اعني معرفة غايته ومنفعة النفاذ
بما ما يتيمه اعني تفسيره بما يقع جميع مقاصده على وجه يميزه عما عداه الثالث
بيان موضوعه اعني تعيين ما به يتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الاخر حتى يحصل
اسم واحد على الانفراد فان تمايز العلوم في ذاتها ليس الا بحسب تمايز الموضوعات
حتى لو لم يكن بينها موضوع مغاير لموضوع ذلك بالذات او بالاعتبار لم يكونا
عليين ولم يصح تمييزها بوجوهين مختلفين لان العلم عبارة عن جميع ما يبحث
فيه عن الاعراض الذاتية للموضوع باعتبار واحد ووجه ضبطه ارتباط المقاصد
بالاسم الثلاثة ان كل علم في كثره تضبط باجرة واحدة باعتبارها تفرقا على علم واحد

واحد

وجهة الوحدة التي له في نفسه وبالنظر الى ذاته هو اشراك جميع كثرته في كونها
بأحده عن الاعراض الذاتية للموضوع وقد يتبعها جبراً آخر من الوحدة كالفانية لكونه
آلة لشيء آخر او كخود ذلك وتعرفه باعتبار الجهة الاولى يكون خدوا وبغيرها رسماً
او من حق كل ما بالكثرة تضيقها جهة وحدة ان يعرفها اولاً بتلك الجهة حتى يأتى
من فوات شيء مما يعنيه ويؤلف الآلة الى ما لا يعنيه وان يعرف غايتها ومنفعةها
ليزداد جدواً وطلاً ولا يكون نظره عبثاً وظلاً لا ذكره صاحب الساغوي في آخر
كتابه انه يذكر العالم غايتها لتلك الآلة النظر عبثاً ومنفعة لينشط التأمل على الاقدام
فيه فجعل المقدمة بحثين احدهما لبيان جهة الوحدة الذاتية والاخر العرضية
وقد تم لكونه اوضح واسبق الى الذهن فذكر فيه بيان الحاجة لكونه مما ينساق الى
بيان الماهية ونزادته في البناء ونبتة على ان المقصود الهل هو بيان الماهية بتفصيله
في الذكر حيث قال الاول في ماهية للنطق وبيان الحاجة اليه فها هو التحقيق في وجه
تصديده الكتب بتعريف العلم وغاياته وموضوعه واقام ما يذهب اليه شارحون
من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ووجه التوقف اما على تصور
العلم برسمه فليكون الطالب على بصيرة في طلبه لاحاطته بجميع المسائل اجابا حتى ان
كل مسألة ترد عليه يعلم انه من ذلك العلم واما على بيان الحاجة فليكن لا يكون طلبه
عبثاً واما على بيان الموضوع فليميز العلم المطاعه ويكون على بصيرة في طلبه ففقه نظر
لانه المفهوم من توقف الشروع على شيء انه لا يمكن الشروع بدون فظان
شيئاً مما ذكر لا يدل على التوقف بهذا المعنى الا يرى ان كثير من الطالبين يحصل
بغير من العلوم الالائية كالنحو والصرف وغيرها مع الذبول عن رسومها وغاياتها

وغاياتها ولا تكون الطالب على بصيرة مما ليس له معنى محقق يتوقفه الاقتضا
عليها هو قصدوه وعلى هذا لا يقع تفسير المقدمة بما هو يتوقف عليه الشروع بل
بما يتوقف عليه الشروع ببصيرة ولا تميز العلم عند الطالب لا يتوقف على بيان
الموضوع بل قد يحصل بجزآت اخرى نعم تمايز العلوم في انفسها انما يكون بتمايز
الموضوعات والفرق ظاهر **قال العلم** اما تصور **اقول** مصدر البحث
بتقسيم العلم الى التصور وغيره لا تميز الحاجة الى المنطق على وجه شيعر
بالتقسيم الى الموصول الى التصور والى الموصول الى التصديق مبنى عليه والا
فيكفي في مجرد بيان الحاجة بتقسيم العلم الى القوي والنظري وفسر الحكماء
العلم بحصول صورة الشيء في العقل وصورة الشيء ما يؤخذ منه عند حدث الشخص
والعقل جوهر مجرد عن المارة في ذاته مقارن لها في فعله وهو النفس الناطقة
التي يشير اليها كل احد بقوله انا وهذا تفسير العلم الانساني المنقسم الى القوي
والنظري وما قيل ان العلم صفة العالم والحصول صفة الصورة فلا يكون
هو وليس شيء لا تميز المعرف حصوله بالجمع اعني حصول الصورة في العقل للجمع
لا مجرد الحصول والعالم كما ينصف بالعلم يتوقف حصول الصورة في عقله
الا انه تركبه لا يمكن اشتقاق الفاعل منه بخلاف العالم فالعلم اما تصور فقط
اي ادراك مجرد لا يعبر عنه حكم كتصور الانامثلا واما تصور معه حكم
كادراك الانسان مع الحكم عليه بانه كاتب او ليس بكاتب والحكم اسنادا له
في آخر اى ضمة اليه اما ايجابا او بايقاع النسبة الحكيم او الاتصالية او الانفصالية
واما سلبا وهو انتزاعها فخرج بقيد الايجاب والسلب ليس حكم كنسبة التقيدية

ويقال لمجموع التصور والحكم تصديق وهو اصطلاح الامام فتاوى قسمي العلم
بالتصور للمقيد بالحكم لا التصديق الذي هو المجموع المركب من التصور والحكم وحيث
يسقط اعتبارهما احدهما ان الحكم ليس بعلم لانه فعل من افعال النفس اعني
الايقاع والانتزاع والعلم كيفية فلا يصح جعل التصديق المركب من العلم وما
ليس بعلم قسما من العلم على ان الحق ان الحكم ليس بفعل بل هو ادعاء وقبول
لوقوع النسبة او لا وقوعها وادراك لذلك بدلالة انتفاءه بالبداهة والاكتفاء
وهو المستحق بالتصديق عند الحكماء ومعناه بالفارسية كدو بند وصرح بذلك
الشيخ ابو علي وثانيهما ان مورد القسمة ان كان العلم الواحد لم يقع جعله
التصديق على رأي الامام قسما منه لكونه عبارة عن ثلثة ادراكات وفعل
ان كان الحكم فعلا او عن اربعة ادراكات ان كان الحكم ادراكا وان كان اتم من العلم
الواحد لزم ان يكون المركب من القضية الثابتة وتصور اخرها اذا حصل في
العقل ان زينا كاتب وصورة النفس خارجا عن القسمة فانه ليس للتصور
وهو فعل ولا تصديق لركبة من التصور والتصديق اللهم الا ان يلتزموا كونه
تصديقا فالجواب ان اصله من مذهب المصنف على ما صرح به في غير هذا الكتاب ان التصور
فقط هو الادراك من حيث هو الادراك من غير اعتبار شيء اخر معه حكم
او غيره وهو يردف العلم والاعتناء في تقسيم العلم لا الادراك من حيث هو
والادراك مع الحكم على سبيل منع الخلو وعلى هذا يكون التصديق في قوله وهو حصول
صورة الشيء عائد الى التصور فقط ويصح كونه التصور الذي هو مقابل للتصديق
معتبر فيه لكن لما كان تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره والترديد بين العلم والخاص

والخاص مما يستحق الجهور عدل بعض المحققين من هذا التوجيه وقال المراد
بالتصور فقط تصور الحكم معه وضير هو عائد الى مطلق التصور لا الى التصور
فقط لان التصديق صادق على التصور مع الحكم فلا يكون مانعا ثم قال انما عدل للمصنف
عما هو المشهور عن تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى تقسيمه لا التصور
التأخر والتصديق لورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول
ان كان يصح ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم كان قسما من التصور فلا يصح جعله
قسما له وان كان عبارة عن الحكم وقد جعل قسما للتصور المرادف للعلم لم يصح
جعل من اقسام العلم وهذا لا يرد على المصنف لانه جعل التصديق قسما للتصور
التأخر وقسما للتصور المطلق الثاني انه ان اريد بالتصور مطلق الحضور
الذي بهي فهو بعينه العلم فيلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وان اريد للمقيد
بعدم الحكم امتنع اعتباره في التصديق ضرورة امتناع اعتبار الحكم وعدمه
في شيء محقق وجوابه ان التصور يطلق على مطلق التصور المرادف للعلم وهو
المعتبر في التصديق وعلى التصور السائر التصور للمقيد بعدم الحكم وهو الذي
ينقسم العلم اليه والى التصديق ولا فساد فيه والخاص ان الحضور الذي هو مطلقا
وهو معنى العلم والتصوير اما ان يعتبر شرط الحكم وهو التصديق او بشرط عدمه
وهو التصور والتأخر المقابل للتصديق او لا بشرط شيء وهو مطلق التصور
المعتبر في التصديق شرطا او شرطا او قل ان يقول في هذا الكلام نظرا من وجه
الاول انما يلتزم كونه توفيقا للتصور فقط بحصول صورة الشيء في العقل غير
مانع اذا لم يكن التصور مع الحكم من افراد التصور فقط بالمعنى الذي قصد به المصنف

أي علمه

وهو المجرد من اعتبار الحكم وعدمه على ما قرره وهو معترف بأن معنى هذا التقسيم
أن العلم لا يخرج عن الإدراك من حيث هو وأدراكه أو عنه مع الحكم الثاني أن القول
بأن المقسم العلم إلى التصور والتصديق سهو وذهول من الدقة التي ينبغي أن
يما يناقش فيه كما ينبغي على أنه يلزم على ما ذكر من التقرير أن يكون التصور للمقيد
بالحكم مثل محذور تصور الحكم عليه أو به في القضية خارجا عن القسم ضرورة أنه
ليس بتصديق ولا تصور للحكم معه وإن يكون المجموع الذي اعتبرناه مركبا من تصور
الحكم عليه والحكم مع القطع بالظن عن تصور الحكم به تصديقا ضرورة
أنه تصور مع حكم الثالث أنا لا نعلم أن التصديق لو كان هو التصور مع الحكم
كان شهما من التصور وإنما يلزم لو كان هو التصور للمقيد كما فهمه البعض
أما إذا كان عبارة عن المجموع فلا لا يرى أن الواحد المقيد بكونه مع الواحد قسم
من الواحد بخلاف مجموع الواحد من الرابع أنا لا نعلم أن التصور في التقسيم المشهور
مرادف للعلم حتى لا يصح جعل التصديق بمعنى ما قسم العلم بل هو أخف منه لكونه
عبارة عن إدراك ما عدل وقوع النسبة الثانية أو لا وقوعها والتصديق عبارة
عن إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولو سلم الترادف فلا فساد أيضا
عند المص لا أنه يجوز في التقسيم على سبيل منع الخلو أن يكون أحد الأمرين شهما
من مرادف الآخر الخامس أن قوله للارد بالتصور إنما مطلق للتصور الذي
أو المقيد به الحكم ليس كما يجوز أن يراد به التصور الذي يغير وقوع النسبة
أو لا وقوعها وح لا يرد ما ذكره السابق من جوابه في الاعتراض الثاني أن كان
من جهة المصنف فهو بعينه جواب عن جهة الجمهور فانه إذا ثبت إطلاق التصور

التصور على المعنيين فعند هم أيضا المقابل للتصديق هو الشانج والمعتبر فيه هو
المطلق وإن كان من جهة الجمهور فذلك الاعتبار يخرج الجواب عن الاعتراض الأول أيضا
بأن يكون التصور الذي هو نفس العلم غير الذي هو قسم التصديق وح لا يصح
جعل ورود الاعتراض سبب للعدول عن التقسيم المشهور السابع أن قول الجمهور
الذي يأتي إذا اعتبر شرط الحكم فهو التصديق ظني أن التصديق هو الإدراك
المقيد بالحكم كما فهمه البعض لا المجموع الكرتيا ونفس الحكم كما صرح به في آخر كلامه
التمس في الحاصل الذي ذكره تقسيم الشيء إلى ألف والي غيره لأن التصور مطلقا
هو بعينه لا بشرط شيء التاسع أنه جعل فيه قسم الشيء قسمه ضرورة أن كل ما من
التصور بشرط شيء وبشرط لا شيء قسم من التصور لا بشرط شيء وقد جعله قسمه
فإن اجاب بالزام الأمرين وأدعى صحة ما أو بان التقسيم باعتبار المفهوم وهو
لا ينافي تداخل أفراد اللفظ فهو بعينه جواب لهم عما سبق العاشر أن المقصود وعينه
لما قسموا العلم إلى التصور والتصديق وتبينوا أنه قد يحتاج فيه إلى موصلة رتقا
أن الموصلة التصور واجب التقديم في الذكر لتوقف التصديق على التصور أي تصور
الحكم عليه وبه والنسبة الحكيمية فعلم أن التصور للعبارة في التصديق هو بعينه المقابل
له واللام يكن لهذا الحكم معنى فالقول بالشرح بتغايرهما مما لا يقع أصلا وهما
نظر **قال** وليس كقول **النفري** كما يحتاج إلى كسب فكلر والبدائي مالا
يحتاج إليه سواء احتاج إلى شيء آخر من حدس أو تجربة أو غير ذلك أو لم يحتج ويرادف
القرووي وقد سري بما لا يحتاج بعد توجيه العقل إلى شيء أصلا فيكون أخف من
التصور وتفسير القرووي بما ذكره من جعل التصديق بنفس الحكم أي إدراك
وقوع النسبة أو لا وقوعها وهذا عند الإمام من القائلين بكونه عبارة عن المجموع

حتى اذا كان الحكم بديهيا واحدا الطرفين كسبيا كان التصديق نظريا وحيثما كان
التصديق من القول الشارح ولما كان هذا في الفاعل والحقائق فليس المتأخر
التصديق القوي بما يكون في تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في جزم الامر
بالنسبة بينهما والنظري بخلافه فورد عليهم الاعتراض بالتفويذات الغير الاولى
اعني التي يتوقف على حدس او تجربة او غير ذلك جمعا منعا فعدل من ذلك الحان
التصديق القوي ما لا يتوقف حكمه بعد تصور الطرفين الى فكره النظري بخلافه
فقول ليس كل واحد من افراد التصورات نعم من ان يكون بالكسب او بوجه ما ولا كل
واحد من افراد التصديق بديهيا اي ضروريا ولا نظريا اي كسبيا اما الاول فلانه
لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من الاشياء محجوبا
لنا بغير اننا لم نخرج في تحصيل شيء من التصورات والتصديقات الى فكره اذ ذكره للقاضي
شرح الكشف وحيث لا يرد عليه الاعتراض بان البداهة لا تنافي في الجهرلية ولا توجد في حصول
الجواز ان يتوقف البديهي على توجه العقل او الاحساس او الحدس او نحو ذلك ولما
التاخر فلا بد لو كان كل واحد من افراد التصورات والتصديقات نظريا لزم في تحصيل كل تصور
او تصديق الدور واعني توقف شيء على ما يتوقف على ذلك الشيء او التسلسل اعني
ترتيب امور لانهاية لها وذلك لان تحصيل كل علم يكون بعبارة سابق والتقديرية نظرية
فيكون تحصيله بعلم اخر نظري وهلم جرا فان عداد سلسلة الاكتساب الى شيء من الامور
السابقة لزم الدور وهو بطلان فلو كان التسلسل على نفسه وحصوله في حصوله
وان ذهب الى النهاية لزم التسلسل وهو بطلان فلو كان التسلسل على نفسه وحصوله في حصوله
العلوم في الازمنة للتناهي فمروءه ان اكتساب كل علم يقتضيه استحقاقا تاما منه
الاكتساب ويقع توجه العقل في زمان متناه اي امور مترتبة غير متناهية متتالية

ان كل توجه يقتضي زمانا وظاهرا انا اكتسبه زمانا تصورات وتصديقات
فلا يكون الدليل مبتدئا على حدوث النفس وقد يقال لو كان الكل كسبيا لما حصل
لنا علم هو اول العلوم والتالي بطلان النفس في مبداء النظر حالته عن العلوم
مقتضيا والاولى ان يقال ليس الكل بديهيا ضرورة الاحتياج في البعض الى النظر
كتصور العقل والنفس والتصديق بحدوث العالم ولا نظريا ضرورة الاستغناء
عن النظر في البعض كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفس والابنات
لا تحتلها ولا يرتفعان وذلك لان دليلهم مع انه اخفى من الاول ان يتحمل على دعوى
الفروءة في البعض على تقدير نظرية الكل ويتوقف على ان التصديق لا يكتب من
التصور والالجاز ان يكون كل التصديقات كسبية وينتهي الى تصور بديهي ويكون
اول العلم تصورات والتصديقات باسرها كسبية **قوله** بل البعض **اقول**
لما كانت التصورات ثابتة ولم يكن كل تصور بديهيا ولا نظريا ولم يكن بين البديهي
والنظري واسطة ثابتة ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظري وهكذا
في جانب التصديق فصح ان البعض من علمها بديهي والبعض نظري والتمثيل قاطع قطب الدين
بما ان يكون جميع التصورات والتصديقات بديهيا او يكون جميعها نظريا
او يكون بعضها بديهيا وبعضها نظريا ولما بطلت القسمة الاولى لان تقييد
الثالث وهو ان يكون البعض من كل منها بديهيا والبعض الآخر نظريا ففيه
التمثيل لان الثالث ان كان عبارة عما ذكر لم يخف الاقسام في الثلاثة لا مكان
صورت اخرى مثل ان يكون جميع التصورات او بعضها نظريا مع بداهة
جميع التصديقات وبالعكس وان اراد بالثالث ان يكون البعض

لاكتساب
عقل
بديهي

منهما لا من كل منهما بديهية والبعض نظري لا يتم له
الظاير انه قصد يقسم بين احدهما اما ان يكون جميع التصديقات
بديهية او يكون جميعها نظرية او يكون بعضها بديهية
والبعض الآخر نظريا والامر هكذا في التصديق فوقع
الخلل في العبارة ثم التفري يحصل باالفكر من البديهي او
من نظري آخر ينسب الى البديهي والفكر ترتيب امور معلومة
للتاوي الى مجهول والترتيب جعل شيئين فصاعدا بحيث
يطلق عليه اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالا تقدم والتاخر اي يكون بحيث يصح ان يقال هذا
متقدم على ذلك وذلك متأخر عنه واحترز
به عن مثل تركيب الادوية فانه ليس بترتيب
وغلط من زعم ان المراد ان التقدم والتاخر مما من الاستدلال
ثم يكون مباحثا انما بشيء من معناه تفنوي اعني
وضع كل شيء في مرتبته واراد بالامور ما فوق

منها لا من كل منهما بديهية والبعض نظري لا يتم له
الظاير انه قصد يقسم بين احدهما اما ان يكون جميع التصديقات
بديهية او يكون جميعها نظرية او يكون بعضها بديهية
والبعض الآخر نظريا والامر هكذا في التصديق فوقع
الخلل في العبارة ثم التفري يحصل باالفكر من البديهي او
من نظري آخر ينسب الى البديهي والفكر ترتيب امور معلومة
للتاوي الى مجهول والترتيب جعل شيئين فصاعدا بحيث
يطلق عليه اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالا تقدم والتاخر اي يكون بحيث يصح ان يقال هذا
متقدم على ذلك وذلك متأخر عنه واحترز
به عن مثل تركيب الادوية فانه ليس بترتيب
وغلط من زعم ان المراد ان التقدم والتاخر مما من الاستدلال
ثم يكون مباحثا انما بشيء من معناه تفنوي اعني
وضع كل شيء في مرتبته واراد بالامور ما فوق

منها لا من كل منهما بديهية والبعض نظري لا يتم له
الظاير انه قصد يقسم بين احدهما اما ان يكون جميع التصديقات
بديهية او يكون جميعها نظرية او يكون بعضها بديهية
والبعض الآخر نظريا والامر هكذا في التصديق فوقع
الخلل في العبارة ثم التفري يحصل باالفكر من البديهي او
من نظري آخر ينسب الى البديهي والفكر ترتيب امور معلومة
للتاوي الى مجهول والترتيب جعل شيئين فصاعدا بحيث
يطلق عليه اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالا تقدم والتاخر اي يكون بحيث يصح ان يقال هذا
متقدم على ذلك وذلك متأخر عنه واحترز
به عن مثل تركيب الادوية فانه ليس بترتيب
وغلط من زعم ان المراد ان التقدم والتاخر مما من الاستدلال
ثم يكون مباحثا انما بشيء من معناه تفنوي اعني
وضع كل شيء في مرتبته واراد بالامور ما فوق

منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت

والمنطق انه قانون العقول العاقلة ووصول انما الى الطالب النظرية وهو الكتاب
وقانونية لان قواعد اجسام كلبه واحترز بالقانونية من الآلة اجزائه لارباب الصانع
ويقول من اخطاه في الفكر عاين من اخطاه في الفكر كالعلوم العينية العاصمة في اللفظ
وقوله مراعاتها اشارة الى ان المنطق نفسه ليس بعامة فكل ما يقع اخطاه بواسطته علم
الرعاية وهذا التعريف رسم لكونه تعريفاً خارجاً لان رعاية الشيء وكونه له لشيء خارج
عن ذاته **قال** وليس كله **اقول** هذا يمكن ان يكون جواباً على سؤال قد يدبر ان القانون
الحاج اليه في الكتاب النظريات لا يجهل لانه يكون نظرياً وفعالاً للدور والتسلسل ولذا
كان يدها فاني حاشية التدوين وتعليقه وان يكون جواباً عن معارضة قد يدبر ان يقال
لو ان كتب افتقر الكتاب النظريات الى المنطق لزم الحال لان المنطق ليس بديها والا
لاستغنى عن تعليقه والتالي بطرؤن افتقار القوانين المذكورة الى التعلم فتبين ان يكون
نظرياً والتقدير ان الكتاب النظري يحتاج الى المنطق يحتاج المنطق الى قانونه لثبوت
الطلام اليه حتى يلزم الدور والتسلسل وهذا يدفع ما يقال من ان المذكور معروض
المعارضة لا يصلح للمعارضة لانه على تقدير انما يدور على الاستغناء عن تعلم المنطق
فالل دليل انما دل على الاحتياج الى نفس المنطق لا الى تعليقه ومن شرط المعارضة ان يكون
مانعاً وناقضاً لا اثبتاً الدليل وتقرير اجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديها حتى
يلزم الاستغناء عن تعليقه ولا نظرياً حتى يلزم الدور والتسلسل بل بعض اجزائه
يبدى كاشكلاً الاول مثلاً وبعضها نظري كباية الاشغال والبعض النظري مستفاد

منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت

منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت

منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت

من البعض الضروري بطريق ضروري من غير احتياج الى قانون لانه لا يقال البعض الضروري
من البعض مع الطريق الضروري لانه كان كافياً في الكتاب البعض النظري كان كافياً في
الكتاب لا نقول ان اريد بكونه كافياً في سائر النظريات انما يكتب بحججه فهو ليس
بلازم لجواز ان يكون بعضها وادع على غير الطريق الضروري وان اريد كذلك انما كان وادع
على البعض الضروري يكتب به وما كان وادع على البعض النظري في البعض الضروري
بكتب البعض النظري ثم يدعى المنطق في هذا الاحتياج الى المنطق ويحس ان تعلم
ان ليس المراد بالاحتياج الى المنطق ان الكتاب كل نظري يحتاج اليه بل المراد ان الكتاب
الجميع بالصفة التي تجعل العلوم بالفكر يحتاج اليه نعم الكتاب كل نظري يحتاج الى شيء
منه **قال** الثاني **اقول** لا كان في العلوم في انفسها بحسب ما في الموضوعات
وكان الموضوع جهة الوجود الذاتية الظاهرة للعلم على كثرته ما يستلزم ان يصدر العلم
دوراً في صورته كباية سائر المبادئ فانها في التصور فقط في هذا الاحتياج المشهور
بيان الموضوع لتعرف الطالب العلم الذي هو عبارة عن الاجزاء التي تتكون من جهة الوجود
الذاتية حتى لا قبل موضوع المنطق التصورات والتعديلات من حيث يوصل الى
المطلوب فكانه قبل موضوع علم بحيث فيه العوارض الدائمة للتصورات والتعديلات
من حيثية المذكورة ولما كان التعديلات بان موضوع المنطق ان شيء موضوعاً على تصور
في الموضوع مرقب وهذا اولى من قولهم لا كان العلم بما يخص موضوعاً على العلم بالعام مرقب
وذلك لانه يؤمن ان ما ذكره من موضوع المنطق يعرّف له وافادة لتصوره وليس
اي وجه الاولين في المعلومات التعديلات والتصورات

منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت
منه على ان يكون له في كل وقت

[illegible][illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

...

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A vertical crease is visible along the left edge, suggesting it was once part of a bound volume. There is no text or other markings on the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فان قيل قد يقال ان العلم بالوضع لا يثبت على الاطلاق بل يثبت على ما هو عليه في الواقع

فان قيل قد يقال ان العلم بالوضع لا يثبت على الاطلاق بل يثبت على ما هو عليه في الواقع

واما المقالات اقول لما اضواء افادة المعاني الى علاقة تفي بالمعدومات
المعقولات ونحوها ونحوها وضعوا الالفاظ احاصلة من تقطيع الاصوات وللغرض
الى بيانها وعلام الغايين بها ليتم الفائدة ونحوها العاين وضعوا اشكال الكناية
دالة على الالفاظ فصار للنش ووضوح الاسنان ووضوح الاذان ووضوح
في العيان ووضوح الكناية والاولان صفتان والاضمان حاران والكنائس
دلالة على العيان مختلف فيها الدال والمدلول جميعا بحسب اختلاف
وضاه وللبيان دلالة وضاه على الصور الدلالية مختلف فيها بحسب
الدال فمن المدلول وللصور الدلالية واسم على ما جوزه الاعيان لاختلف
فيها الدال والمدلول ولما كان الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واسم على ما
كان الفكر يناجي نفسه بالفاظ مختلفة صلوا تحت الالفاظ حيث انها تدل على
المعاني لانه حيث انها صامدا واعراضا وخصوصا ومعدومة الى غير ذلك
في المعاني ما بان المنطق ولذلك فترتب على ابواب المعاني واشتغل تحت الدلالة لا يكون جوامدا
ومى كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر والاول الدال والثاني المدلول فانه كان
الدال لفظا والدلالة لفظية والافقير لفظية وكل منهما وضعه ان توقف
الفهم على الوضع والاصطلاح والافقير وضعه والوضع تعيين الشئ ليدل
على شئ اخر غير قديمه والمقصود بالنظر منها الدلالة اللفظية الوصفية
وتوقفها يفهم المعنى من اللفظ نالها الى شئ مواعلم بوضع اي فهي تتوقف
على تعيين لفظها بالمرتب الى شئ اخر

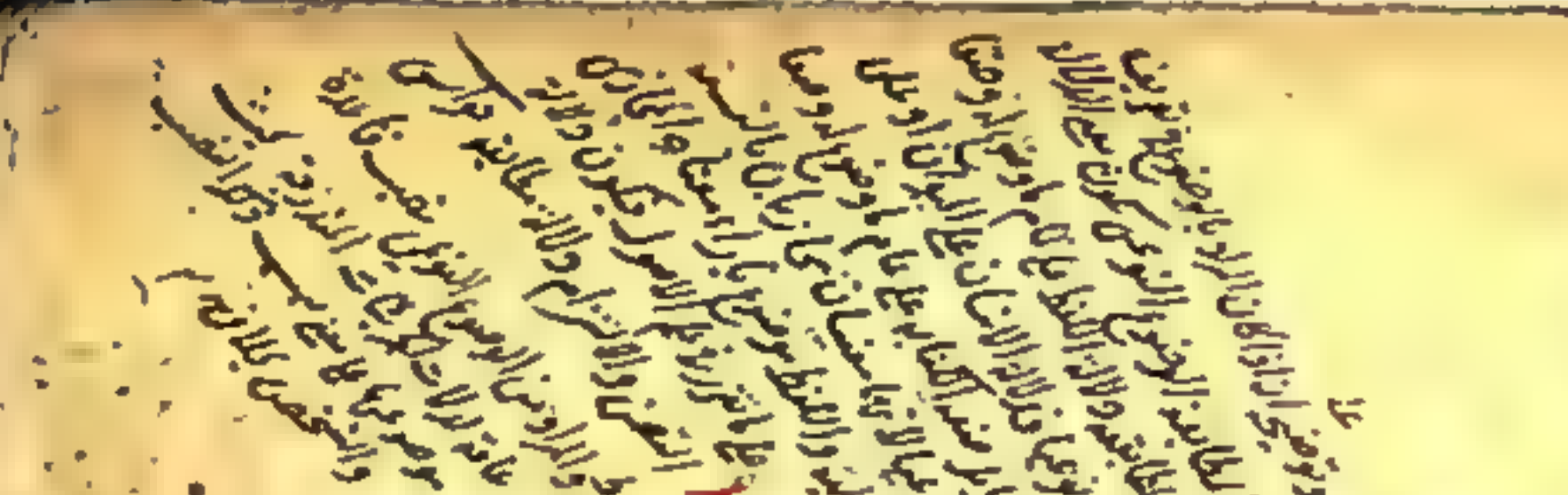
فان قيل قد يقال ان العلم بالوضع لا يثبت على الاطلاق بل يثبت على ما هو عليه في الواقع

فان قيل قد يقال ان العلم بالوضع لا يثبت على الاطلاق بل يثبت على ما هو عليه في الواقع

على العلم بالوضع ونحوه يخرج الدلالة الطبيعية كدلالة اخ على الوضع والعقلية كدلالة
اللفظ على وجود الالفاظ واعتراض عليه بوجهين الاول ان الدلالة صفة اللفظ
والفهم ليس كذلك فلا يكون معنى له وجواب بان اللفظ يتصف بفهم المعنى حينئذ الا انه
لزم له ان ينفق من اسم الفاعل لمرز في حصول الصوت في العقل فلا يخل الاشتغال به
صل الفهم بمعنى الاتهام على ما يتوقف بعضهم لان الاتهام صفة المعنى ومن اللفظ الثاني
ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى ضرورة انه صفة تميز اللفظ والمعنى والعلم
بالعلم انما يكون بعد العلم بالمتشبه فلون توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم
الدور وجواب ان الموقف على العلم بالوضع يتوقف فهم المعنى اللفظ وزا حال
والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى سابقا وزا اجتهاد لا على فهم اللفظ
وزا حال لفا ان قد رزنا فنقول دلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضع ذلك اللفظ
لذلك المعنى كدلالة الاضمان على احيولن الناطق يسمى مطابقا لتوافق اللفظ والمعنى
لكونه موضوعا بازاية ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضع اللفظ ليس وذل
فيم ذلك المعنى كدلالة الاضمان على احيولن بواسطة وضعه لا وذل فيم احيولن
ويؤا احيولن الناطق جميع دلالة تضمن كونه المعنى المدلول في ضمن المعنى الموضوع له
ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضعه لشيئ اخر غير ذلك المعنى المدلول
كدلالة الاضمان على قابل العلم الذي موضوعه احيولن الناطق يسمى دلالة
الاتهام ككون المعنى المدلول لازما للمعنى الموضوع له والعالم يقل

فان قيل قد يقال ان العلم بالوضع لا يثبت على الاطلاق بل يثبت على ما هو عليه في الواقع

و اما بعد فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
واذا دعا اليكم احدكم فليقلوا في الكلام
ان رسول الله قد اصابكم فاني سمعته يقول
ان الله قد اصابكم فاني سمعته يقول
ان الله قد اصابكم فاني سمعته يقول

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the right edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.

[illegible][illegible]

لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المطابق لان من وجوه اللفظ على جزء المعنى التقني او
 الالتزامي ولا على جزء المعنى المطابق اما الاول فلان جزءه اجزاء جزئية واما الثاني فلان
 تحقيق الالتزام بدنه المطابق فيكون المطابق اولى بالاعتبار قلت في وجهين الاخيرين
 خلل ظاهر اما الثالث فلهذا انه لا يقصد بجزءه شي من اجزاء اجنس والفصل
 او اللام فقد قصد جزءه ضروري فلا بد من تفصيل اجزاء او اللام بالبيط و
 الوجود للثاني واما الرابع فلان قوله من وجوه اللفظ على جزء المعنى الالتزامي و
 على جزء المعنى المطابق ممنوع لجواز ان لا يكون للمطابق جزءا أصلا وامتناع تحقق
 التزامي بدون المطابق لا يقتضي ان يكون للمطابق جزءا ومما يدفع مان يقال ولان
 جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يتحقق بدون المطابقة بمعنى ان كل
 لفظ له مدلول مطابق فبذلك ان يكون لجزء اللفظ مدلول مطابق متوضر المعنى
 المطابق لتمام اللفظ فيكون الدال على جزء الالتزامي والى على جزء المطابق لكن بتقدير
 تمام الوجوه الاربعة فهي انما يدل على انه لا يصح تفصيل الدال بالتضمر او الالتزام والمط
 بيان سبب العدول في الاطلاق الى البسيط بالمطابقة ولا يدل عليه شيء من الوجوه
 فان قلت الوجه الثاني يدل عليه لان لفظ الاطلاق الدلالة صدق المركب الموضوع على
 لمعنيين بسيطين انه لا يدل جزء لفظ على جزء معناه اعني المعنى التقني وكذا في اللام
 البسيط قلت لفظ العنبر في التركيب ولان الجزء على جزء المعنى بوجه من الوجوه
 كان المعجز في الاقوله عدم الدلالة من كل الوجوه لبعث التقابل اعني يكون المعجز

حين ما يقصد به ذلك المعنى والمقرر بخلافه واجتوان الناطق على ما يقصد به الشخص المعنى
 لا يقصد بلفظ اجتنان او الناطق معنوما ما اصلا فهو داخل في مد المعنى وفي المركب
 وتبين ان تفصيل الدال بالمطابقة مما لا فائدة فيه بل يلزم منه خروج المعنى عن المكان
 المجازي من التعريفين اللهم الا ان يجعل الجواز الى المطابقة فان قلت انما يقصد به
 بالمطابقة لوجوه الدال بالمعنى او الالتزام لا يشتمل جميع الالفاظ فينبغي ان يفسر
 لمعنونه جزء او لازم بين خارجا عن القسمة الثالثة ان المركب من لفظين موضوعين
 لمعنونه جزء او المركب الذي لازم البسيط لا يدل جزءه لفظ على جزء معناه
 التقني او الالتزامي لفظا لجزءه بل يدل على مد المعنى ويخرج عن هذا المركب ولقول
 بجواز كونه مركبا بالنسبة الى المعنى المطابق ومعنى بالنسبة الى المعنى التقني او الالتزامي
 كعب له بالنسبة الى ومعنونه بعيد على ما ذكره السامع لان هذا التقدير اعني اللفظ
 الثالث ما ذكره المعنى اجماعا ان الدال بالتقني او الالتزام لا ينقسم الى المعنى والمركب
 منون انتفاض المعنى باللفظ المركب من اجنس والفصل فانه يدل على كل واحد
 منها بالتضمر وعلى ما باللائمة من الزمن بالالتزام ولا يقصد به شيء من اجزاء
 معنى اجنس والفصل ولا شيء من اجزاء لازم الزمن مع انه مركب لاربعة اقسام
 والتركيب قد يتحقق بالنسبة الى المعنى المطابق وفي التقني او الالتزام كما في المركب
 الذي جزاءه ببيان او لازم الزمن ببيط واما بالنسبة الى التقني او الالتزام

فلا

لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المطابق لان من وجوه اللفظ على جزء المعنى التقني او
 الالتزامي ولا على جزء المعنى المطابق اما الاول فلان جزءه اجزاء جزئية واما الثاني فلان
 تحقيق الالتزام بدنه المطابق فيكون المطابق اولى بالاعتبار قلت في وجهين الاخيرين
 خلل ظاهر اما الثالث فلهذا انه لا يقصد بجزءه شي من اجزاء اجنس والفصل
 او اللام فقد قصد جزءه ضروري فلا بد من تفصيل اجزاء او اللام بالبيط و
 الوجود للثاني واما الرابع فلان قوله من وجوه اللفظ على جزء المعنى الالتزامي و
 على جزء المعنى المطابق ممنوع لجواز ان لا يكون للمطابق جزءا أصلا وامتناع تحقق
 التزامي بدون المطابق لا يقتضي ان يكون للمطابق جزءا ومما يدفع مان يقال ولان
 جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يتحقق بدون المطابقة بمعنى ان كل
 لفظ له مدلول مطابق فبذلك ان يكون لجزء اللفظ مدلول مطابق متوضر المعنى
 المطابق لتمام اللفظ فيكون الدال على جزء الالتزامي والى على جزء المطابق لكن بتقدير
 تمام الوجوه الاربعة فهي انما يدل على انه لا يصح تفصيل الدال بالتضمر او الالتزام والمط
 بيان سبب العدول في الاطلاق الى البسيط بالمطابقة ولا يدل عليه شيء من الوجوه
 فان قلت الوجه الثاني يدل عليه لان لفظ الاطلاق الدلالة صدق المركب الموضوع على
 لمعنيين بسيطين انه لا يدل جزء لفظ على جزء معناه اعني المعنى التقني وكذا في اللام
 البسيط قلت لفظ العنبر في التركيب ولان الجزء على جزء المعنى بوجه من الوجوه
 كان المعجز في الاقوله عدم الدلالة من كل الوجوه لبعث التقابل اعني يكون المعجز

حين ما يقصد به ذلك المعنى والمقرر بخلافه واجتوان الناطق على ما يقصد به الشخص المعنى
 لا يقصد بلفظ اجتنان او الناطق معنوما ما اصلا فهو داخل في مد المعنى وفي المركب
 وتبين ان تفصيل الدال بالمطابقة مما لا فائدة فيه بل يلزم منه خروج المعنى عن المكان
 المجازي من التعريفين اللهم الا ان يجعل الجواز الى المطابقة فان قلت انما يقصد به
 بالمطابقة لوجوه الدال بالمعنى او الالتزام لا يشتمل جميع الالفاظ فينبغي ان يفسر
 لمعنونه جزء او لازم بين خارجا عن القسمة الثالثة ان المركب من لفظين موضوعين
 لمعنونه جزء او المركب الذي لازم البسيط لا يدل جزءه لفظ على جزء معناه
 التقني او الالتزامي لفظا لجزءه بل يدل على مد المعنى ويخرج عن هذا المركب ولقول
 بجواز كونه مركبا بالنسبة الى المعنى المطابق ومعنى بالنسبة الى المعنى التقني او الالتزامي
 كعب له بالنسبة الى ومعنونه بعيد على ما ذكره السامع لان هذا التقدير اعني اللفظ
 الثالث ما ذكره المعنى اجماعا ان الدال بالتقني او الالتزام لا ينقسم الى المعنى والمركب
 منون انتفاض المعنى باللفظ المركب من اجنس والفصل فانه يدل على كل واحد
 منها بالتضمر وعلى ما باللائمة من الزمن بالالتزام ولا يقصد به شيء من اجزاء
 معنى اجنس والفصل ولا شيء من اجزاء لازم الزمن مع انه مركب لاربعة اقسام
 والتركيب قد يتحقق بالنسبة الى المعنى المطابق وفي التقني او الالتزام كما في المركب
 الذي جزاءه ببيان او لازم الزمن ببيط واما بالنسبة الى التقني او الالتزام

فلا

وما حصل من الجواب ان يقال ان ما انما يقصد
على كل حال ان ما يقصد به الدلالة على
عدم التعلق بالمعنى لا يقصد به الدلالة
على التعلق بالمعنى بل يقصد به الدلالة
على ان لا يكون المعنى هو الذي يقصد به

مالا يقصد به الدلالة على جزء المعنى المطابقا ولا التفرقا وهذا لا يعترف
على الكتب المذكورة لانهما يقصدان بجزء الدلالة على جزء المعنى في الجملة اعني المطابقة
باب وان لم يصلح **اقول** لما كان التعريف باعتبار المفهوم ومفهوم المركب وصورته
ومفهوم المفرد على والاعدام انما يعرف بعلماها فقدم المركب في التعريف ولما كان
التقديم بحسب الذات وقات المفرد مقدم على واث المركب بالطبع لاحتياج اليه
قديم في التقسيم وخص في الاداة والكلمة والاسم لانه ان لم يصلح لان يجزى ومن
اي شيء غير ضمنية فهو الاداة سواء صلح الاخبار مع ضمنية كمنه قولنا زيدك قائم او
لم يصلح كمنه قولنا زيدك الدار فان الخبر من متعلق الظرف وان صلح لان يجزى
وصح فان اول بينة احاصلة باعتبار ترتيب احرف الاصلية والاربع حركاتها وسكناتها
على زمان معين من الازمنة الثلاثة بحسب اصل الوضع فهو الكلمة والافعال اسم فقولنا بينة
احد من احراز على الاسماء الدالة بحسب اجزائها على الازمنة الثلاثة كالاسم والقدر وهذا انما هو
زلف العرب واما زلف النجم فالدلالة على الزمان ليست بالبينة لوقد تجد البينة مع
اختلاف الزمان كقولنا اريدوا اريد فان اردنا التعميم قلنا الكلمة ما يدل بينة على الزمان
او كان مرادنا ذلك وقولنا زمان معين تحقيق لما بينة الكلمة وتبينه على ان المتصارع
بينه انما يدل على احوال او الاستقبال على التغير والالباس من جهة الاشتراك في الوضع
وقولنا بحسب اصل الوضع ليدخل فيه الافعال الاربعة التي لم يقصد بها اصل الازمنة
فان قلت من المفردات ما لا يصلح للاخبار ومنه لم يعد واث اسما كالموصول

فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة
فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة
فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة

فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة
فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة
فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة

وما حصل من الجواب ان يقال ان ما انما يقصد
على كل حال ان ما يقصد به الدلالة على
عدم التعلق بالمعنى لا يقصد به الدلالة
على التعلق بالمعنى بل يقصد به الدلالة
على ان لا يكون المعنى هو الذي يقصد به

والخبر مثل غلام وغلامك او كلمات كمثل كان واخوانها قلت معنى قولك الحرف
لا يجزى بانه لا يجزى بعينه معبرا عنه بلفظه كما ان معنى قولك الفعل لا يجزى عنه انه لا يجزى
عن معناه معبرا عنه بلفظه والافعال الحرف مخبر بكقولنا الحرف في ولا لفظ
الفعل مخبر عنه بكقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى لانه لم يعبر عنه بلفظه كقولنا بعض
مالا يجزى به معنى في او معنى ضرب لا يجزى عنه فالخبر في غلاما مثلا ما لا يجزى بعينه معبرا
عن مخبر لفظه لكن بلفظه لخر كقولنا الانسان انا وكذا الموصول لان الذي قام بمعنى
قائم او صاحب القيام واما الافعال الناقصة فالاشكال وان والتمزام كونها
له واث بناء نصر بهم يكونا كلمات وصورته فان قلت لم تقدم في التقسيم الادوات
على الكلمة والكلمة على الاسم قلت لكان لعد شقي الزود قسما واحدا والاشكال
على التقسيم الى الفين كان الاول لا فله وبساطته اولى بالتقديم ولذا قدم الادوات
ثم قدم الكلمة لان فيها ما هو بغير خلاف الاسم **باب** واما **الاسم** اما ان يجزى معناه
واحدا او كثيرا ومعنى وحدته ان يكون المعنى الذي يقصد باللفظ وبسبب ما هو فيه
واحد اثنى لوجوب فيه كثر وتعد كانه باعتبار الذات التي تدف عليها ذلك المظهر
فان الحيوان سواء اطلق على الانسان او على الفرس او على غير ذلك لا يرد في الاسم
العام احساس المتحرك بالارض ومعنى كثرته ان يكون المعنى والمقصود منه عند استعماله
في لعد المعين غير عند استعماله في المعنى الاخر فانه كان واحدا فان شخص ذلك المعنى اي
كان بحيث لمع نفس نصوص في قوع الشكره في اسم على كونه علامة والى على

وما حصل من الجواب ان يقال ان ما انما يقصد
على كل حال ان ما يقصد به الدلالة على
عدم التعلق بالمعنى لا يقصد به الدلالة
على التعلق بالمعنى بل يقصد به الدلالة
على ان لا يكون المعنى هو الذي يقصد به

فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة
فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة
فان قيل انما يقصد به الدلالة على
الزمان على ما هو عليه في اللغة

انما اذا كان اللفظ اريد به شيئا خارجا
 عن اللفظ لا ان كان اللفظ
 مستقلا في نفسه لا يستلزم
 ان يكون اللفظ مستقلا في نفسه
 انما اذا كان اللفظ اريد به شيئا خارجا
 عن اللفظ لا ان كان اللفظ
 مستقلا في نفسه لا يستلزم
 ان يكون اللفظ مستقلا في نفسه

على شخص معين واما المضمرات واسماء الاشارة مثلا فليست مفهوما التي وضعت
 على انها شخصية لان لفظها مثلا موضوع للتكلم بحيث انه منظم ولفظ هذا موضوع
 لمضار اللفظ مذكور ومعنى كل واحد والنقص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم
 اللفظ وان لم يتبين معناه بل امكن صدق على كثيرين فان كان حصول ذلك المعنى في
 افراده والذاتية واخرية على السواء يسمى الاسم متوافقا لتوافق الافراد فيه كالانسان
 احياء معناه في الافراد اخرية والشمس احياء معناه في الافراد الذاتية وان لم يتساو
 افرادها في ذلك المعنى بل كان حصوله في بعض الافراد اولى واقدم او اشد من حصوله
 في البعض الاخر يسمى اللفظ متشكلا لانه يشكك المتكلم ويوقع في التشكيك في المتواطى
 بناء على اشتراك الافراد فيه معنى ومن المشترك بناء على تفاوت تماثلهما كالوجود
 فانه في الواجب ولي كونه من ذاته واقدم كونه علم الكميات واشد كونه ان كان اكثر
 من اثار الكميات فان قلت كثير من المهنومات يوجد لبعض افرادها تقدم على البعض
 كان مثلا وليس يشكك قلت ليس المراد بالاولوية والاقدمية والاشد في الوجود
 بل في الانصاف بمفهوم اللفظ يعني ان اللفظ لفظا حاد ومطابقة المفهوم لكثير من جود
 بعض الافراد اولى بهذا المفهوم واقدم واشد وافد للانسان ليست كذلك لان
 مطابقة الانسان يقيم على السوية والتقدم انما يكون وجوده فاقدم وان كان الثاني
 اى ان كان معنى الاسم كثيرا فان كان وضع المعانيه الكثير على السوية بان وضع لفظها كما
 وضع لذلك ولم يعتبر النقل من احدنا الى الاخر يسمى اللفظ بالنسبة الى جميع المعانيه مشتركا

انما اذا كان اللفظ اريد به شيئا خارجا
 عن اللفظ لا ان كان اللفظ
 مستقلا في نفسه لا يستلزم
 ان يكون اللفظ مستقلا في نفسه

انما اذا كان اللفظ اريد به شيئا خارجا
 عن اللفظ لا ان كان اللفظ
 مستقلا في نفسه لا يستلزم
 ان يكون اللفظ مستقلا في نفسه

ولا اصدع محلا كالعين للبارية واجارية والذئب وان لم يكن وضع المعانيه على
 السوية بل وضع اول الاصدع ما تم نقله الى الاصل فليست بينهما فاما ان يترك ويأخذ
 المعنى الاول بمعنى انه لا يستعمل فيه حقيقة بل نسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح
 او لا فان ترك بسم منقولا ونسب الى التافل وان لم يترك فحال استعماله في المعنى
 الاول الموضوع يتولد بسم حقيقة لنبوة في مكان الاصل وحال استعماله في المعنى
 الثاني الذي نقل اليه يسمى مجازا ونحوه في مكان الاصل وظاهر هذا الكلام مشعر
 بان الحقيقة يجب ان يكون ما يتكرر معناه وان لكل حقيقة مجازا وليس كذلك في الاسم
 الذي له معنى واحد ولم ينقل الى غير هو حقيقة عند استعماله فيه واكثر من الاقسام
 في غير الاسم لا سيما الكلمة فانها تكرر من اهل الذئب وشكها كوصف وشكها
 كضرب ومنقولا كصلى وحقيقة كقطع الانسان وحازا كقطع كماله بمعنى ذلك
 ولذا قال الشيخ في الشفاء في هذا المقام اعلم انما يعني بالاسم من اهل لفظه في الاسماء
 كان ما يخص باسم الاسم او كان ما يخص باسم الكلمة او الثابت الذي لا يدل الا بالمشارة
 فان قلت صدق الاقسام من اهل لفظه لان العلم والمتواطى والمنفصل والمشتراك
 حقيقة ومجازا مثلا قلت في الحقيقة من لفظه صدق التوقيعات اعني ان الاسم في حقيقة
 انه وضع لشخص علم ومن حيث انه يستعمل في مفهومه الاصل حقيقة وقيل على هذا
 فان قلت فاجعل المجاز في اقسام الدال بالمطابقة فطاعة اخذ الوضع اعلم من الشخني
 والنوع على ما مر قلت لا حاجة الى ذلك فان المجاز ايضا وال بالمطابقة لكن لا
 انما اذا كان اللفظ اريد به شيئا خارجا
 عن اللفظ لا ان كان اللفظ
 مستقلا في نفسه لا يستلزم
 ان يكون اللفظ مستقلا في نفسه

انما اذا كان اللفظ اريد به شيئا خارجا
 عن اللفظ لا ان كان اللفظ
 مستقلا في نفسه لا يستلزم
 ان يكون اللفظ مستقلا في نفسه

انما اذا كان اللفظ اريد به شيئا خارجا
 عن اللفظ لا ان كان اللفظ
 مستقلا في نفسه لا يستلزم
 ان يكون اللفظ مستقلا في نفسه

واما المركب فاما تام وهو الذي يصح السكوت واما غير تام
واما تام وهو ان احتمل الصدق والكذب في كل واحد
وان لم يحتمل في الاثنان فان دل على طلب
العقل دلالة وصحة فهو مع الاستعلاء
امر كقولنا احترمت انت فمع كحضور
سواء ودعا ومنع انت التاكيد بالنبذة الى المعنى المجازي فافهم **ق** وكل لفظ **ا** ما مر كان تعبيرا للفظ
واما لم يدل انفسه فهو التبيين ويحتاج
فيه التميز والتميز **و** انقسم **ف**
واللغات حتمية

واما المركب الغير التام فهو اما تقييد
كالحيوان الناطق واما غير تقييد
كالمركب بسم وادوات وكلمة واداة
من

الدلالة على الطلب بمنزلة اطلب مثل الغلام لان التقييد انما هو على تقدير عدم احتمال
الصدق والكذب وانما خارج عنه وان لم يدل على طلب الفعل فهو التبيين ويحتاج فيه
التقيد وهو اظهار وجه الشئ ممكنا كان او محالا والتميز وهو اظهار اوجه الشئ الممكن
او كراهية التميز والنداء والاستفهام والتعجب كقولك هذا اصطلاح المشاحة
فيه لكن الكلام بعد محل نظر واما المركب الغير التام فاما تقييد ان كان الثاني قبل الاول
كالحيوان الناطق وصرف على المركب في الموصوف والصفة واما غير تقييد كالمركب
الاصول احياء في العقل مرجح انما تقصد باللفظ سميت معنى ومرجيت
انها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما فان كان اللفظ الذي بارأيه مغزاه فهو
مغزاه والمركب فالمفهوم سواء كان مفهولا عند العقل اما بالذات او بواسطة الالفاظ
فهو اما كلي او جزئي لانه ان كان نفس تصور ما تعار وفوه الشركة يميز كثيرين فيه فهو
جزئي والافضل والمراد بالاشراك يميز كثيرين فيه انما يمكن للعقل ان يفهم صلاحي
على كثيرين ومطابقا لها سواء كان مطابقا نفس الامر او لا وسواء كان مفهوما
العقل او يفرض فيدخل فيه الكلمات الفرضية مثل اللان واللا امكن سلطان واللا امكن
التصور بخلاف زيد فان معناه ذات هذا المشار اليه وهو ما يستحيل العقل ان
يفهمه صاذا على كثيرين فقولك نفس تصور موضوع وتبيينه على ان المعبر به الجزئية
موضوع الشركة بالنظر الى نفس التصور من غير نظر الى شئ من خارج حتى لو كان الكلمات

الاصول احياء في العقل مرجح انما تقصد باللفظ سميت معنى ومرجيت
انها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما فان كان اللفظ الذي بارأيه مغزاه فهو
مغزاه والمركب فالمفهوم سواء كان مفهولا عند العقل اما بالذات او بواسطة الالفاظ
فهو اما كلي او جزئي لانه ان كان نفس تصور ما تعار وفوه الشركة يميز كثيرين فيه فهو
جزئي والافضل والمراد بالاشراك يميز كثيرين فيه انما يمكن للعقل ان يفهم صلاحي
على كثيرين ومطابقا لها سواء كان مطابقا نفس الامر او لا وسواء كان مفهوما
العقل او يفرض فيدخل فيه الكلمات الفرضية مثل اللان واللا امكن سلطان واللا امكن
التصور بخلاف زيد فان معناه ذات هذا المشار اليه وهو ما يستحيل العقل ان
يفهمه صاذا على كثيرين فقولك نفس تصور موضوع وتبيينه على ان المعبر به الجزئية
موضوع الشركة بالنظر الى نفس التصور من غير نظر الى شئ من خارج حتى لو كان الكلمات

واما المركب الغير التام فهو اما تقييد
كالحيوان الناطق واما غير تقييد
كالمركب بسم وادوات وكلمة واداة
من

الدلالة على الطلب بمنزلة اطلب مثل الغلام لان التقييد انما هو على تقدير عدم احتمال
الصدق والكذب وانما خارج عنه وان لم يدل على طلب الفعل فهو التبيين ويحتاج فيه
التقيد وهو اظهار وجه الشئ ممكنا كان او محالا والتميز وهو اظهار اوجه الشئ الممكن
او كراهية التميز والنداء والاستفهام والتعجب كقولك هذا اصطلاح المشاحة
فيه لكن الكلام بعد محل نظر واما المركب الغير التام فاما تقييد ان كان الثاني قبل الاول
كالحيوان الناطق وصرف على المركب في الموصوف والصفة واما غير تقييد كالمركب
الاصول احياء في العقل مرجح انما تقصد باللفظ سميت معنى ومرجيت
انها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما فان كان اللفظ الذي بارأيه مغزاه فهو
مغزاه والمركب فالمفهوم سواء كان مفهولا عند العقل اما بالذات او بواسطة الالفاظ
فهو اما كلي او جزئي لانه ان كان نفس تصور ما تعار وفوه الشركة يميز كثيرين فيه فهو
جزئي والافضل والمراد بالاشراك يميز كثيرين فيه انما يمكن للعقل ان يفهم صلاحي
على كثيرين ومطابقا لها سواء كان مطابقا نفس الامر او لا وسواء كان مفهوما
العقل او يفرض فيدخل فيه الكلمات الفرضية مثل اللان واللا امكن سلطان واللا امكن
التصور بخلاف زيد فان معناه ذات هذا المشار اليه وهو ما يستحيل العقل ان
يفهمه صاذا على كثيرين فقولك نفس تصور موضوع وتبيينه على ان المعبر به الجزئية
موضوع الشركة بالنظر الى نفس التصور من غير نظر الى شئ من خارج حتى لو كان الكلمات

الاصول احياء في العقل مرجح انما تقصد باللفظ سميت معنى ومرجيت
انها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما فان كان اللفظ الذي بارأيه مغزاه فهو
مغزاه والمركب فالمفهوم سواء كان مفهولا عند العقل اما بالذات او بواسطة الالفاظ
فهو اما كلي او جزئي لانه ان كان نفس تصور ما تعار وفوه الشركة يميز كثيرين فيه فهو
جزئي والافضل والمراد بالاشراك يميز كثيرين فيه انما يمكن للعقل ان يفهم صلاحي
على كثيرين ومطابقا لها سواء كان مطابقا نفس الامر او لا وسواء كان مفهوما
العقل او يفرض فيدخل فيه الكلمات الفرضية مثل اللان واللا امكن سلطان واللا امكن
التصور بخلاف زيد فان معناه ذات هذا المشار اليه وهو ما يستحيل العقل ان
يفهمه صاذا على كثيرين فقولك نفس تصور موضوع وتبيينه على ان المعبر به الجزئية
موضوع الشركة بالنظر الى نفس التصور من غير نظر الى شئ من خارج حتى لو كان الكلمات

ما يمنع الشركة بدليل من الخارج لم يقدم بذلك في طلبه ووقع في بعض النسخ نفس
تصورها معناه ونوسه وانما وقع من العيان في الاشارات من جهة انه جعل
القسم في الكل والجزئ من اللفظ واللفظ الدال على الجزئ والكل كزيد و
الان سمي ضربا وكلها بالعرض والتبعية تسمى الدال باسم المدلول ومنها
سواله الاول ان كل جزئ له انصون طائفة فالصون الجزئية الحاصلة
في زمن زيدا مثله مطابقة للصون التي في زمن الآخر فيجب ان يكون كلنا الثاني
ان ما يمنع نفس تصور الشركة لا يصلح تعريفها للمفهوم الجزئي لا متناه صدق عليه
لان مفهوم الجزئ في الكل يمنع نفس تصور الشركة الثالث
ان التصور عيان في حصول صورته في العقل فاصفة الى المفهوم تفصيل
يحصل للصون صورته في العقل حتى يطرأ عليه الكلية والجزئية وليس كذلك في الجواب
عن الاول ان معنى شركة الكثيرين ان يكون الكثيرون افرقة ويصير متوافقا
لما صلا عليه والصورتان الحاصلتان في زمن زيدا وعروا ان اقتناع قطع
النظر عن الاضافة الى المحل فيهما مستحان بالذات والمفهوم والاشتمالية بينهما حتى
تتفق المطابقة وان اقتناع اعتبار الاضافة الى المحل فيهما فلا يتم التطابق والتوافق
بينها ومع الثاني انه لم يلزم ما ذكره الا ان يكون الجزئ عيان من مفهوم ما يمنع الشركة
ويصدق عليه انه لا يمنع الشركة افرقة ذلك المفهوم فيه ولا ثم استعماله في حقيقة
ان مفهوم ما يمنع الشركة معنى كل من مفهوم لفظ الجزئ لمفهوم زيدا وعروا مثله

الكل والجزئ في اللفظ واللفظ الدال على الجزئ والكل كزيد و
الان سمي ضربا وكلها بالعرض والتبعية تسمى الدال باسم المدلول ومنها
سواله الاول ان كل جزئ له انصون طائفة فالصون الجزئية الحاصلة
في زمن زيدا مثله مطابقة للصون التي في زمن الآخر فيجب ان يكون كلنا الثاني

اصح
لأن مفهوم الجزئ في الكل يمنع نفس تصور الشركة الثالث
ان التصور عيان في حصول صورته في العقل فاصفة الى المفهوم تفصيل
يحصل للصون صورته في العقل حتى يطرأ عليه الكلية والجزئية وليس كذلك في الجواب

عن الاول ان معنى شركة الكثيرين ان يكون الكثيرون افرقة ويصير متوافقا
لما صلا عليه والصورتان الحاصلتان في زمن زيدا وعروا ان اقتناع قطع
النظر عن الاضافة الى المحل فيهما مستحان بالذات والمفهوم والاشتمالية بينهما حتى

تتفق المطابقة وان اقتناع اعتبار الاضافة الى المحل فيهما فلا يتم التطابق والتوافق
بينها ومع الثاني انه لم يلزم ما ذكره الا ان يكون الجزئ عيان من مفهوم ما يمنع الشركة
ويصدق عليه انه لا يمنع الشركة افرقة ذلك المفهوم فيه ولا ثم استعماله في حقيقة
ان مفهوم ما يمنع الشركة معنى كل من مفهوم لفظ الجزئ لمفهوم زيدا وعروا مثله

لا مفهوم لفظ الجزئ فيكون ما يمنع الشركة مفهوما افرقة كثيرا ومتوينا الاستقامة وفي الثالث
ان التصور قد يطلق على حصول الشيء في العقل كما تصور معنى العيوب والامكان مثل
قال والكل **اقول** ذكره القديس ان الكل بالنسبة الى الشيء امان ان يكون عام صفيقة
او داخل فيه او خارج عنه والاول من المقول في جواب ما هو وهو امان ان يكون مقول
بحسب الخصوصية المحضة كالحد بالنسبة الى الحدود او بحسب الشركة المحضة
كالجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب الشركة والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى
الافرقة ولما كان على هذا التقسيم اشكالان عدل المصنف عنه الى التقسيم بوجه آخر
لنسط عنه الحد بالنسبة الى الحدود لا في مركب والكل للفرق وهو ان يكون
الكل امان ان يكون عام ما يمنع من الجزئيات او داخل فيها وخارج عنها والاول هو
النوع كالانسان فانه عام ما يمنع زيد وعرو وغيرهما افرقة الانسان لان الجامعة
ما يمنع من السؤال ما هو وما هو سؤال حقيقة الشيء التي هو الذي بفضل
زواجره الانسان على الانانية في العوارض المشبهة الغير الداخلة في السؤال باصور
فالنوع ان لعله افرقة كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية كالانسان
فانه يقال في جواب ما زيد خاصه وكذا في جواب ما زيد وعرو وما ياروان لم يتعد
كان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية كالشخص المقول في جواب ما الذي الاعظم
من الشركة لانه لا يفرق في تعريف النوع الحقيق على التقسيم ان مقول على
واحد وعلى كثيرين متفقيين بالحقيقة في جواب ما هو كالكل جنس والمقول على واحد

الكل والجزئ في اللفظ واللفظ الدال على الجزئ والكل كزيد و
الان سمي ضربا وكلها بالعرض والتبعية تسمى الدال باسم المدلول ومنها
سواله الاول ان كل جزئ له انصون طائفة فالصون الجزئية الحاصلة
في زمن زيدا مثله مطابقة للصون التي في زمن الآخر فيجب ان يكون كلنا الثاني

الكل والجزئ في اللفظ واللفظ الدال على الجزئ والكل كزيد و
الان سمي ضربا وكلها بالعرض والتبعية تسمى الدال باسم المدلول ومنها
سواله الاول ان كل جزئ له انصون طائفة فالصون الجزئية الحاصلة
في زمن زيدا مثله مطابقة للصون التي في زمن الآخر فيجب ان يكون كلنا الثاني

اصح
لأن مفهوم الجزئ في الكل يمنع نفس تصور الشركة الثالث
ان التصور عيان في حصول صورته في العقل فاصفة الى المفهوم تفصيل
يحصل للصون صورته في العقل حتى يطرأ عليه الكلية والجزئية وليس كذلك في الجواب

عن الاول ان معنى شركة الكثيرين ان يكون الكثيرون افرقة ويصير متوافقا
لما صلا عليه والصورتان الحاصلتان في زمن زيدا وعروا ان اقتناع قطع
النظر عن الاضافة الى المحل فيهما مستحان بالذات والمفهوم والاشتمالية بينهما حتى

تتفق المطابقة وان اقتناع اعتبار الاضافة الى المحل فيهما فلا يتم التطابق والتوافق
بينها ومع الثاني انه لم يلزم ما ذكره الا ان يكون الجزئ عيان من مفهوم ما يمنع الشركة
ويصدق عليه انه لا يمنع الشركة افرقة ذلك المفهوم فيه ولا ثم استعماله في حقيقة
ان مفهوم ما يمنع الشركة معنى كل من مفهوم لفظ الجزئ لمفهوم زيدا وعروا مثله

من ان ذكر الكل مستدرك في التعريفات وانما حده لان الكليات امور استدلالية حصلت
اولا م مفهوماتها فوضعت اسما واما بآثارها فلا يكفر لها صفات غير تلك المفهومات يعني
المقول على كذا وجواب كذا وقوله وهو قريب تنبيه على انقسام الجنس الى
الغريب والبعيد بمرتبة او اكثر لان احدا التام يشتمل على الجنس الغريب لا محالة و
النافع قد يشتمل على البعيد وكلما كان مراتب البعيدا قل كان الحد اصغر لا
شتملا على ذاتيات اكثر والضابط ان عدد الاجزى تزيد او يابوا على مرتبة البعيد
لان الجنس الغريب جواب واطل مرتبة من البعيد جواب ومعنى البعيد بمرتبة ان
يكون بين الماهية وكل الجنس جنس واحد هو الغريب وبمرتبة ان يكون بينهما صفات
لحدس قريب والآخر بعيد وثبت مراتب ان يكون بينهما ثلثة اجناس قريب
وبعيدان وعلى هذا القياس فان قيل كيف الجنس جزء الماهية ومفهومها عليها
لا غير معقول لان الجزء يتقدم على الكل في الوصفين والجنس هو الوصف بالوصف
في الخارج قلنا ليس المراد ان يكفر الجزء بمحولة انه في صفة انه جزء يكفر بمحولة بل
المراد ان معروف في المرتبة معلوم ووض المحولية مثلا الحيوان الماضى بشرط ان يدخل
فيه الناطق نوع وبشرط ان لا يدخل فيه الناطق جزء والماضى بحيث يمكن ان يعرف
الجزئية والنوعين جنس ومحمول وتتحقق فكذلك ما اورد الشيخ في الشفا و
ولخصه المحقق في شرح الانشائات وهو ان من الكليات ما قد تصور معناه فقط
بشرط ان يكون ذلك المعنى واحدا ويكفر كل ما ينافيه فلا بد عليه ولا يكفر معناه الاول
من الثاني

بشرط ان يكون بين الماهية وكل الجنس جنس واحد هو الغريب وبمرتبة ان يكون بينهما صفات
لحدس قريب والآخر بعيد وثبت مراتب ان يكون بينهما ثلثة اجناس قريب
وبعيدان وعلى هذا القياس فان قيل كيف الجنس جزء الماهية ومفهومها عليها
لا غير معقول لان الجزء يتقدم على الكل في الوصفين والجنس هو الوصف بالوصف
في الخارج قلنا ليس المراد ان يكفر الجزء بمحولة انه في صفة انه جزء يكفر بمحولة بل
المراد ان معروف في المرتبة معلوم ووض المحولية مثلا الحيوان الماضى بشرط ان يدخل
فيه الناطق نوع وبشرط ان لا يدخل فيه الناطق جزء والماضى بحيث يمكن ان يعرف
الجزئية والنوعين جنس ومحمول وتتحقق فكذلك ما اورد الشيخ في الشفا و
ولخصه المحقق في شرح الانشائات وهو ان من الكليات ما قد تصور معناه فقط
بشرط ان يكون ذلك المعنى واحدا ويكفر كل ما ينافيه فلا بد عليه ولا يكفر معناه الاول
من الثاني

مقولا على ذلك المجموع حالة المقارنة بل جزء منه ومنها ما قد تصور معناه فقط لا بشرط
ان يكفر ووض بل من مجموعين يقال في غير وان لا يقارنه ويكون معناه الاول مقولا
على ذلك المجموع حالة المقارنة وهذا الاخر قد يكفر عن محصل بنفسه بل يكون مبهما
بمحملا لان يقال على اشياء مختلفة الخفايق وانما يتحصل ما يضاف اليه وقد يكفر او لا
من محصل لا غير منهم ولا يخل ان يقال على اشياء مختلفة الحقيقة فالكل باعتبار الاول
ماوة والثاني جنس والثالث نوع مثال الحيوان لفظ بشرط ان لا يكون مع
وان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان والناطق ولا يقال له انه حيوان
كان ماوة ولذا لا بشرط ان يكون مع شيء بل من حيث انه يخل ان يكون انسانا
او فرسا وان تخصص بالناطق يحصل اننا وبالقول له انه حيوان كان جنسا ولذا
لا بشرط ان يكون مع الناطق متخصضا ومتحصلا به كان نوعا والحيوان الاول جزء
الانسان ويتقدمهم تقدم الجنس على الكل في الوصفين والجزء لا ليس للجزء لان الجزء
لا يخل على الكل بالواطاة بل يقال له جزء بالجاز لان اللفظ الدال عليه جزء من ح
هو فيه الجزء لذلك والحيوان الثالث ما هو الانسان نفسه لانه ما هو مع الناطق
ومما بحث نفيس امثلة المناظرين فليحفظ عليه **ن** - **والآه** **ن** - وان لم يكن
الداخل في الماهية بعين ذاتها تمام المشترك فيها وبين نوع بيانها فهو فضل لان
اشياء كونها تمام المشترك اما بانتفاء الاشتراك اي كونها ذاتها لها ولغيرها فكيف
ذاتها محضها بالماهية يعني ان لا يكفر ذاتها لما مبهمة اخرى بان لا يوجد فيها اصلا او لا

بشرط ان يكون بين الماهية وكل الجنس جنس واحد هو الغريب وبمرتبة ان يكون بينهما صفات
لحدس قريب والآخر بعيد وثبت مراتب ان يكون بينهما ثلثة اجناس قريب
وبعيدان وعلى هذا القياس فان قيل كيف الجنس جزء الماهية ومفهومها عليها
لا غير معقول لان الجزء يتقدم على الكل في الوصفين والجنس هو الوصف بالوصف
في الخارج قلنا ليس المراد ان يكفر الجزء بمحولة انه في صفة انه جزء يكفر بمحولة بل
المراد ان معروف في المرتبة معلوم ووض المحولية مثلا الحيوان الماضى بشرط ان يدخل
فيه الناطق نوع وبشرط ان لا يدخل فيه الناطق جزء والماضى بحيث يمكن ان يعرف
الجزئية والنوعين جنس ومحمول وتتحقق فكذلك ما اورد الشيخ في الشفا و
ولخصه المحقق في شرح الانشائات وهو ان من الكليات ما قد تصور معناه فقط
بشرط ان يكون ذلك المعنى واحدا ويكفر كل ما ينافيه فلا بد عليه ولا يكفر معناه الاول
من الثاني

بشرط ان يكون بين الماهية وكل الجنس جنس واحد هو الغريب وبمرتبة ان يكون بينهما صفات
لحدس قريب والآخر بعيد وثبت مراتب ان يكون بينهما ثلثة اجناس قريب
وبعيدان وعلى هذا القياس فان قيل كيف الجنس جزء الماهية ومفهومها عليها
لا غير معقول لان الجزء يتقدم على الكل في الوصفين والجنس هو الوصف بالوصف
في الخارج قلنا ليس المراد ان يكفر الجزء بمحولة انه في صفة انه جزء يكفر بمحولة بل
المراد ان معروف في المرتبة معلوم ووض المحولية مثلا الحيوان الماضى بشرط ان يدخل
فيه الناطق نوع وبشرط ان لا يدخل فيه الناطق جزء والماضى بحيث يمكن ان يعرف
الجزئية والنوعين جنس ومحمول وتتحقق فكذلك ما اورد الشيخ في الشفا و
ولخصه المحقق في شرح الانشائات وهو ان من الكليات ما قد تصور معناه فقط
بشرط ان يكون ذلك المعنى واحدا ويكفر كل ما ينافيه فلا بد عليه ولا يكفر معناه الاول
من الثاني

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٠
 واما بعض
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤

مجلس المجمع المصنف في تاريخ العرب
الذي كان في سنة ١٢٠٠ هـ

وان شجرة ذاق لا يوجد في نفس ولكن متقبب الفاتمة مثلا فيكون تمام المشرك بين الانسان
 والشجر هو الجسم ان من المتقبب الفاتمة وانما في المتقبب الفاتمة وانما في المتقبب الفاتمة
 لا تتأخر الى السواء على هذا الجنس لا هيبة لا يجب ان يكون جسا لها لرازان لا يكون تمام المشرك
 فيهما من نوع كما جسم انما لانسان لا ساك الا ان كل مرتبة ان كان واسا نوع مابين طبع ما حصل
 من انما تات تسلسل والكان فضلا لافا في التميز في الملك اذ ليس بقوله بلج الهاية ضرورة
 في التميز والباسيط لا تقبل عاير ما من براسة تميزه ان الزان ان كان تمام المشرك كان جسا
 في الملك فضلا لانه ليس بجزء بلج الهايات كوجودها في طرفة ولا حاجة الى باقي القدمات
 ولو سلم فلان يتبدل البتراء الى السواء لا ينفذ المشرك في الزان على تقدير ان ينهي الى ما يكون ساويا
 تمام المشرك بين الهاية ونوع آخر معنى ان لا يكون هاتيا لالتباين تمام المشرك كان
 فضلا لانه الجنس اعني تمام المشرك بين الهاية وذلك النوع لانه وان يغير الجنس عن جسا
 في الجنس او في الوجود ما ليس هو ذاتا لا كيف كان الزان الذي ليس تمام المشرك اي ساويا كان
 مختصا بالهاية او بعضا من تمام المشرك ساويا له فهو غيرا بالهاية عن كل ما يشاركه في اذا
 مختصا لو عن بعضه اني اذا كان بعضا من تمام المشرك ساويا له في جنس اثنى او كان للهاية
 جنس او في وجود اعني اذا لم يكن لها جنس وذلك لان الدليل لم يدل الا على انه ليس الهاية
 في الملك من غير لالة على انه هو ما في جميع الشراكات حتى يكون قسا او عن الشراكات في
 الجنس حتى يلزم ان يكون كل ذي فصل واحد واما ان كان ذلك الزان فضلا
 للهاية لانا لانفي بالنظر الاذني لا يكون تمام المشرك ويبر الهاية في الملك ولا يرد
 ليس

وانبج

فمن لم يفرق بين المتشابهين لم يفرق بين المتماثلين
 ومن لم يفرق بين المتماثلين لم يفرق بين المتشابهين
 ومن لم يفرق بين المتشابهين لم يفرق بين المتماثلين
 ومن لم يفرق بين المتماثلين لم يفرق بين المتشابهين

لانه تمام الشكر ولا مثل الجرم الناطق بالنسبة الى الانسان مثلاً لان الكلام في الاجزاء
 المفردة والاولى مع افادة الجنس **التي قال** ورسوله **اقول** ورسوله الفصل بانه
 كل من يجل على النفس في جواب اي شيء هو في جوهره من حيث هو كذلك والطالب متى
 يطلب الا يكون تام الشكر بين الماهية وشي آخر ويرى الماهية بما يشار بها فيها ايضاً
 اليه لفظاً من مثلاً في حيوان موسوأل ما يميز ما من الشاركة في الحيوان وان هو موجود
 مؤتمرها عن الشاركة في الوجود فخرج بقوله في جواب اي شيء هو الجنس والنوع والوجود
 العام ويقول في جوهره ان حقيقة الخاصة لانا انما هي التميز التميز والافعال على التميز
 المتعة للقيمة كالفصل التميز والقيمة كالفصل العدد انما قال بكل دون ثياب
 كان في سائر الكتب لانهم ذكروا ان الفصل على طرفة النوع من الجنس فكان مطلبه ان يوضح
 ان الفصل لا يكتفي عليه لاشياء بل الفصل على النوع فخرج بلفظ الفصل انما هو في الجوهر
 الفصل ذاتياً فاما الماهية فبما يشار بها في جنس او وجود فلو تركب اهيبة كالفصل العالي او
 الفصل او الفصل عن امرين متساويين كان كل منهما فصلاً لا يفرق بين الماهية عما يشار بها
 في الوجود وعلى هذا في جواب ان وجوده هو التميز في الفصل فلو ان الفصل
 من ان المشاركة في الجنس من ان كل ما يكون له فصل يكون له جنس اذ المشاركة في الوجود
 لا تستقر الى التميز بالفصل والالزام للجنس لان الفصل ايضاً موجود فالقيمة من اجل الفصل
 لانه يتم البرهان على انقسام الوجود في الجنس والفصل بهذا المعنى على ان الشئ في الاشياء
 وتبين للتأخرين وجعلوا الفصل ميزاً في الشاركة في الوجود فبينما على احتياك تركيب الماهية

من امرين متساويين
 من امرين متساويين
 من امرين متساويين
 من امرين متساويين

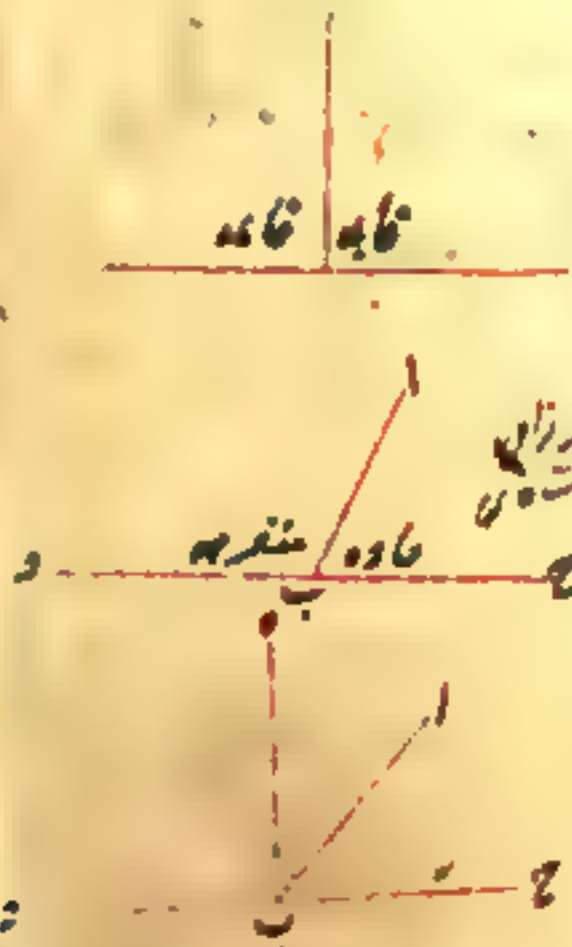
فمن لم يفرق بين المتشابهين لم يفرق بين المتماثلين
 ومن لم يفرق بين المتماثلين لم يفرق بين المتشابهين
 ومن لم يفرق بين المتشابهين لم يفرق بين المتماثلين
 ومن لم يفرق بين المتماثلين لم يفرق بين المتشابهين

من امرين متساويين ولم يعرف بهذا تحقق امرين متساويين في تقييد الفصل الى القريب والبعيد
 وجعل القرب اكان يميز عن المشاركة في الجنس التميز كالفصل والبعيد ما كان
 يميز عن المشاركة في الجنس البعيد كالفصل والافعال التميز يميز عن جميع المشاركات
 في الجنس او الوجود فالتميز ما يميز عن بعضها يكون في الفصل من المشاركات في الوجود
 متين على الاحتياط المذكور وانما هو على نفس الالزام بكلام الاستدلالات وانما على نفس الحكيم الحق
 فليس متيناً عليه لانما قال في اداة ان الفصل من الجنس فبما يشار بها في الجنس فقط وبما يشار
 في الوجود سواء كان مشاركاً في الجنس ولا حقيقة ان فصل الشئ من اخصه كقوله
 كالفصل للحيوان بالنسبة الى الجسم الثاني كان يميز عما عداه عما يشار به في الوجود
 وان لم يكن محققاً بالجنس كالفصل للحيوان عن جنس من جنس متوالات في الماهية كالفصل
 مثلاً فبما يشار بها في الجنس من جميع ما يشار به في الجنس من الماهية لا من جميع ما يشار به في الوجود
 اذ لا يميز عن الماهية ولا يميز عن جنس من جنس متساويين
 بوجهين الاول انه لا يفرق بين اجزاء الماهية الحقيقية من احتياج البعض الى البعض
 كل الى الآخر ووزو احتياج احدهما فقط ترجح على الآخر لانها ذاتيان متساويان
 شح لزوم الدور لاحتياج كل الى الآخر هو كالفصل والصوره وشح لاحتياج
 بل ترجح لوزان يكون في مفهوم احدهما ما يفيض للاحتياج من غير عكس لانها ذاتان متساويتان
 في الصنف متساوية حسب المفهوم الثاني ان الجنس العالي كالجوهر مثلاً لو تركب من امرين
 متساويين فاحدهما ان كان عرضاً كان العرض متساوياً لغيره وهو لا عليه ما هو اعم
 من امرين متساويين

من امرين متساويين
 من امرين متساويين
 من امرين متساويين
 من امرين متساويين

اد الكلام في الجواهر الموقوفة وان كان جوهرا كان الجوهر نفس حقيقة كان الجوهر من الكل
ولزم تقدم الشيء على نفسه وان كان داخلية كان الشيء من الحقيقة لان الجوهر الجوهر وان
كان خارجا عنه وسيمثل عليه كان خارجا له اذا تحول الخارج عارضا فيكون جزء الجوهر الشيء
بالشيء حقيقة الجوهر عارضا له وحقيقة الجوهر مركبة من الاثنين المتساويين اللذين احدهما
ذلك الشيء وذلك الشيء يقع ان يكون عارضا لنفسه فتبين ان يكون العارض هو الامر الخارج
من المتساويين فلا يكون العارض بنحو عارضا وموجود مثلا الجوهر مركب من آو ب
واشئ عرض له الجوهر الذي حقيقة آو ب ومنع ان يكون عارضا لنفسه فتبين ان يكون
العارض من جهة الجزء الآخر اعني ب فلا يكون العارض بنحو عارضا وموجود وجودا به
سبح استتمالة ذلك في العارض بعين المحول الخارج فان كل ما به مركبة من الشيء والبصر
فما بالنسبة الى ابدع عارض لا يتأخره كالاشياء المحيية ان اولنا في هذا الشئ ان
يتم ان يخص **قاسم** واما الثالث **اق** **قوس** الثالث من الاقسام الكل وهو
ما يكون خارجا عن ماهية ما تحته من الوجودات ان اشع انك لا عن الماهية الجوهر الماخوذة
من حيث هي اوسع عارض من العوارض فهو اللازم والامر العارض الناقص واللازم
ان كان اشع مع انك لا عن الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض
هو اللازم الماهية كما تعكس بالضرورة للسان وان كان في الماهية عارض مخصوص ولكن
شكك عن الماهية من حيث هي مع فهو اللازم الوجود كما نسوا للبشر وانما قيدناه بالمكانية
لانك لا عن الماهية من حيث هي مع فيجعل نفسي لللازم الماهية والافكار الماهية لازم الوجود

حجة الوجود ضرورة وانما احذنا الى ميسرة اللازم انهم من البرقة والخط يجمع جلا لازم الوجود وقصا
 واللازم مطلنا اما بين وهو اللازم الذي يكون مقصوره مع مقصورا للزوم كافي ان جزم الزمن للزوم
 بينهما بمعنى انه لا يتوقف على وسط برهاني سواء كان يتوقف على حدس او تجربة او غير ذلك ولم يتوقف
 والما غير بين وهو الذي يتقرر جزم الزمن بالزوم بينهما الى وسط وموتثان يتقون لانه جبر على
 للزوم انما يجعل محولا للوجود الذي هو اسم ان للداخله عليها لازم الاستدلال على خبر يتبين
 من شي اول فيه عن كافي العالم هو حادث لانه متغير واما ذكرنا من تفسير كون مقصورها
 كافي يتبين الا على ان بان الا يتوقف على وسط لا يجب ان يكون بينا لوزان يتوقف
 على حدس او تجربة او غير ذلك فلما يخص اللازم في اليقين وغيره وقوله كف ووس الزوايا
 الثلث للثلاثين للثلاث اللازم في الثلاثين متعلق بقاوس وفي الثلث
 من غيرها في قولنا كالانقسام بقاوسين للاربعه اى كل زوم الانقسام لها فالثلث
 ملزوم وكون زواياه الثلث مساوية لثلاثين لازم غير من لولند كبر لبيان متحدثين
 الاول اذا وقع خط مستقيم على الاخر فالزاويتان المتجاورتان ان كانتا
 متتامتين فثابتين والخط الواقع عمودا على كل واحد منهما قائم **ق** وما متساويتان لثلاثين
 لثلاثين خطه بعمودا على كل واحد منهما **ق** وفي حديث فثلاثان ويكون زاوية آ
 ب د اعظم من قائمه بمقدار زاوية آ ب ه و زاوية آ ب ج اصغر من قائمه بذلك المقدار
 بعينه فيكون زاوية آ ب د آ ب ج متساويتان بالضرورة اذا وقع
 خط مستقيم على خطين متوازيين من المثلين كانا بحيث لو اخرا



واما المصنفان فانهم لم يسموا
 بغير اسماء ولا بغير اوصاف
 واما المصنفان فانهم لم يسموا
 بغير اسماء ولا بغير اوصاف
 واما المصنفان فانهم لم يسموا
 بغير اسماء ولا بغير اوصاف

١١١
 من كتابه في معرفة
 الحروف المعجمة

واحد فقط من حيث هو كذلك فقولك طبيعة واحد لا يعم النوع لا غير وغيره فان
 بعضهم على ان الخاصة لا تكون الا للنوع الاخير والمحققون على انها تكون للاختصاص على ان
 وقوله فقط احتراز عن الجنس والعرض العام وقوله قوله عرضيا احتراز عن النوع
 والفصل والعرض العام كالمقوله على اقله حقيقة واحد وغيره قوله عرضيا
 من حيث هو كذلك فقولك وغيره احتراز عن النوع والفصل والخاصة وقوله
 قوله عرضيا احتراز عن الجنس فان قيل تعريف العرض العام صادف على خواص
 الاختصاص كما لا يخفى فانه يقال على اقله لا انسان والفرد وغيره ما قلت
 الحقيقة التي تجعل الماشي بالنبذة اليها خاصة فهو الحيوان والماشى انما يحل
 عليه فقط لا على غيره ولما نسب الى الانسان والناطق عليه وعلى غيره كان
 عرضيا عاما فاما حاصل ان قد من حيث هو كذلك مراد في التعريفات فالماشى حيث
 المقول عليه على الحيوان خاصة وعلى الانسان عرض عام بل كل من له النبذة
 الى حقيقته كما يحل عليه بالنبذة الى مفهومات الحيوانات والناطق بالنبذة الى
 مفهوم هذا الناطق وقال الناطق وعلى هذا القيل نوع صنفه فعلم ما تقدم
 ان الطليات خمس لانه ان كان نفس ما مية ما تحتها من الجزئيات فهو النوع والا
 وان كان واخلا بها فان كان تمام المشترك بين ما مية ونوع اخر فهو الجنس
 والا فهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اخص باقره حقيقة واحد فهو
 الخاصة والا فهو العرض العام فالخارج عن القسمة هو النوع الحقيقي والخاصة

قوله عرضيا
 هو الذي لا يكون له
 اختصاص بغيره
 والخاصة هي التي
 لا يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة

الحقيقة
 ان الاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة

الحقيقية وقد عرفت بها والخاصة قد يقال على عرض يختص الشيء بالقياس
 الى غيره كما لا يخفى للانسان بالنبذة الى النبات ويمتدح خاصة اضافية والنوع الاضافي
 لما بين وذكر الشارح ان قوله فالطليات لفظ منسبة ليس بصحيح لانه قسم
 الخارج الى اللازم والمفارق وطلما هما الى الخاصة والعرض العام فيكون
 الطليات سبعة لا خمسة وهذا لا يوافق في غاية السقوط لان طليات الخاصة
 والعرض العام سواء كان لازما ومفارقا فلم يفهم بواحد وقصد المحقق
 الى تقسيم الخارج تقسيمين احدهما الى اللازم والمفارق والثاني الى الخاصة والعرض
 العام الا انه اورد بذلك قوله وهو اما خاصة او عرض عام وقوله وكل منهما فاليد
 ومن التبيين على ان طليات الخاصة والعرض العام نوعان لا يوافقا بخلاف ما
 لو قيل الخارج اقسام اربعة او مفارق وايضا اما خاصة او عرض عام فالاختلاف ما
 في الخمس باعتبار هذا التقسيم صحيح بل لو قسم الخارج الى قسمين فم
 منها باعتبار انه مقول على حقيقة واحد او اكثر كان الخارج بهذا الاعتبار مختصا
 في قسمين قال الكل اي قوله هذا إشارة الى ان المعبرة في الطليات امكن قد من
 صدقها على كثيرين لا صدقها عليها بسبب لوجودها على كل حسب لوجودها اما ان يكون
 محتسب الوجود كشمس الباري او على الوجود وهو ما ان لا يوجد في الخارج
 كالقفا او يوجد واما ان يكون الموجود منه واحدا او كثيرا او لا
 يكون مع امتناع قوله اخر كشمس الباري فانه على وجوده ذات اسمة وطلما

والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة

الحقيقة
 ان الاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة
 والاشياء التي لا
 يكون لها غير
 واحدة



ويستغنى غير واما مع امكانه كفهوم الشمس اعني الكوكب النجدي فانه مفهوم
 يوجد منه هذا النية له عظم فقط مع امكان تعدده والثاني ان يكون افرد
 الكثيرة متنامية العدد كالكوكب السيار فانه كل واحد افرد في السبعة
 او غير متنامية العدد يعني لا ينتهي الى مد لا يوجد بعده فلهذا يعني
 ان لا فرده الغير المتنامية يكون موصوفاً بوجهه وذلك كفهوم النفس الناطقة
 فانه كل لا ينتهي افرد الى مد لا يوجد بعده فلهذا يعني مذهباً لفلان
 فقله كالكوكب السبعة السيار والنفس الناطقة تمثيل لا فرده لا الكوكب
 المتنامي الا فرده وغير المتنامي فان قيل ان اريد بالمكن في هذا تقسيم
 بالامكان الخاص لم يقع جعل الواجب فسمانه وان اريد بالمكن الامكان
 العام لم يقع جعل المحتج فسماله لانه كما يشمل الوجود بشئ لا متناه ايضاً
 قلنا اريد به مكن الوجود بالامكان العام وله مكان العام من جانب الوجود
 معناه سلب ضرور عدم فهو مكن الوجود وفتح لا متناه كما ان له مكان
 العام من جانب عدم وهو سلب ضرور الوجود بفتح لا متناه وفتح
 الوجود واما الذي يعي الجميع فهو مطالب بالامكان العام بفتح سلب
 الضرور من احد الطرفين الوجود والعدم فاما البحث الثاني اذا قلنا
 الجبولة كمثل كل في هناك امور ثلثة الاولى الجبولة الماضية كلها من حيث
 هو مواري مع قطع النظر عن سائر العوارض الثاني مفهوم الكل الذي هو

للمفهوم من هذا النية له عظم فقط مع امكان تعدده
 الكثيرة متنامية العدد كالكوكب السيار فانه كل واحد افرد في السبعة
 او غير متنامية العدد يعني لا ينتهي الى مد لا يوجد بعده فلهذا يعني
 ان لا فرده الغير المتنامية يكون موصوفاً بوجهه وذلك كفهوم النفس الناطقة
 فانه كل لا ينتهي افرد الى مد لا يوجد بعده فلهذا يعني مذهباً لفلان
 فقله كالكوكب السبعة السيار والنفس الناطقة تمثيل لا فرده لا الكوكب
 المتنامي الا فرده وغير المتنامي فان قيل ان اريد بالمكن في هذا تقسيم
 بالامكان الخاص لم يقع جعل الواجب فسمانه وان اريد بالمكن الامكان
 العام لم يقع جعل المحتج فسماله لانه كما يشمل الوجود بشئ لا متناه ايضاً
 قلنا اريد به مكن الوجود بالامكان العام وله مكان العام من جانب الوجود
 معناه سلب ضرور عدم فهو مكن الوجود وفتح لا متناه كما ان له مكان
 العام من جانب عدم وهو سلب ضرور الوجود بفتح لا متناه وفتح
 الوجود واما الذي يعي الجميع فهو مطالب بالامكان العام بفتح سلب
 الضرور من احد الطرفين الوجود والعدم

الطريق الى مفهوم الكل الذي هو مواري مع قطع النظر عن سائر العوارض
 الثاني مفهوم الكل الذي هو مواري مع قطع النظر عن سائر العوارض
 الثاني مفهوم الكل الذي هو مواري مع قطع النظر عن سائر العوارض

مالا يمنع نفس تكملة من الشركة الثالث لمكب من الجبولة والكل وتباير من
 المفهومات في غير البيان والثاني بسمي كلها طبيعياً لانه طبيعة من الطابع
 هو حقيقة من الحقائق والثاني منطقياً لانه المبحث عنه في المنطق والثالث
 عقلياً لانه مركباً بعينه العقل وقوله وكونه كلياً بسمي كلها منطقياً لانه
 ان الكل يعني مفهوم الكائن كلياً هو المنطق الا انه لو قال الكل لكونه
 ان المراد به ما صدق عليه الكل فدل على ذلك لصدق العبارة والاراد
 في المنطق ليس كونه كلياً وهذا ظاهر وانما قال الجبولة مثلاً لان هذا التقييم
 لا يخص الجبولة ولا مفهوم الكل بل كل انسان والفرس وغيرهما كذلك
 وايضاً قلنا زيد جزئي فذات زيد من حيث هو يمنع الشركة جزئي
 طبيعي ومفهوم الجزئي اعني ما يمنع الشركة جزئي منطقياً والمجموع المركب منهما
 عقلي ولذا قلنا الجبولة جنس فالجبولة المعروض للجنسية من حيث هو هو
 جنس طبيعي ومفهوم الجبولة الجنس اعني الكل المقبول في جواب ما هو
 على مختلفه الحقائق جنس عقلي والمجموع عقلي وكذا قلنا انسان
 نوع والناطق فصل والناطق خاصه والماش عرض عام فان قيل
 الذي يتخيل من ظاهر كلام القدماء ان الكل الطبيعي هو الما مية
 من حيث هو مني وكذا الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغير ذلك لانهم

للمفهوم من هذا النية له عظم فقط مع امكان تعدده
 الكثيرة متنامية العدد كالكوكب السيار فانه كل واحد افرد في السبعة
 او غير متنامية العدد يعني لا ينتهي الى مد لا يوجد بعده فلهذا يعني
 ان لا فرده الغير المتنامية يكون موصوفاً بوجهه وذلك كفهوم النفس الناطقة
 فانه كل لا ينتهي افرد الى مد لا يوجد بعده فلهذا يعني مذهباً لفلان
 فقله كالكوكب السبعة السيار والنفس الناطقة تمثيل لا فرده لا الكوكب
 المتنامي الا فرده وغير المتنامي فان قيل ان اريد بالمكن في هذا تقسيم
 بالامكان الخاص لم يقع جعل الواجب فسمانه وان اريد بالمكن الامكان
 العام لم يقع جعل المحتج فسماله لانه كما يشمل الوجود بشئ لا متناه ايضاً
 قلنا اريد به مكن الوجود بالامكان العام وله مكان العام من جانب الوجود
 معناه سلب ضرور عدم فهو مكن الوجود وفتح لا متناه كما ان له مكان
 العام من جانب عدم وهو سلب ضرور الوجود بفتح لا متناه وفتح
 الوجود واما الذي يعي الجميع فهو مطالب بالامكان العام بفتح سلب
 الضرور من احد الطرفين الوجود والعدم

مرصوا باننا لفا قلنا المامنية كلية فهي من حيث من كل طبيعي ولما قلنا
 من جنس فهي من حيث من جنس طبيعي وعلم هذا القائلين وحيث بانهم
 انما ومفهوم الطبيعيات من يكون معنى الكل الطبيعي هو بعينه هو
 الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرهما ويكون النوع الطبيعي جنس
 طبيعيا بل يكون المجموع عبارة عن معنى واحد وهو المامنية من حيث هي
 من قلنا هذا التخييل يتم بالناظر في كلامهم لانهم قالوا لفا قلنا المامنية
 كلية فهي من حيث من كل طبيعي فلم يجعلوا الكل الطبيعي عبارة
 عن المامنية من حيث من مطلقا بل من حيث الحكم عليها بالكلية ومعرفة
 بذلك فمعناه ان الكل الطبيعي من المامنية المعروضة للكلية الموصوفة
 لا من حيث من اي ما من غير ان يوضح شي من مضاف اليها ولا اضافة
 فصار الكل الطبيعي من المامنية المحكوم عليها بالكلية المعروضة لها الموصوفة
 بها مع قطع النظر عن سائر العوارض والجنس الطبيعي من المامنية المعروضة
 للجنس مع قطع النظر عن سائر العوارض والنوع الطبيعي من المامنية
 المعروضة للنوع كذلك وعلم هذا فبما هي البوار في ما قلنا الحيوان
 كل في تلك احوار اربعة مفاهيم الحيوان من حيث هي مفاهيم الكل
 والحيوان المفيد بالكلية والمجموع المركب منها فالثاني منطقي والثالث

طبيعي

طبيعي والاربع عقول والمنطقي معتبر في الطبيعي بالعروض وفي العقول
 بالجنسية ولفظ ما بينهما فرق ما بين المفيد والمجموع واما الاول فلما لم يكن احد
 الكلبيات ولم يكن عرضا لهم منوطا به اسقطوه عن رتبة الاعتبار وقالوا
 هناك احوار ثلث وهذا الحق مقرر في كلام المتقدمين والمتأخرين قائم
 النتيجة الشفاء الجنس الطبيعي هو الحيوان الذي يصح ان
 يجعل للمفهوم حيث النسبة التي للجنسية وقاله رمي في البيان ان الان
 من حيث ذاته المعروضة بهذا العارض يسمى طبيا طبيعيا ومن ترك هذا
 المفيد اعتمد على ما ذكرنا فان قلت فقد ظهر ما ذكرت ان المفهوم الذي
 لا يمنع نفس صورته من الشراكة تعرف للكل المنطقي وكذا التعريفات
 المذكورة للكلبيات الجنس انما هي للمنطقيات منها فظهر ان هذه التعريفات
 باسرها صادقة على الطبيعيات والعقلبيات وصورة فيكون قلت انما بانهم
 الانتفاض لو صدق الحد على شي لا يصدق عليه الحد وهو الطبيعي
 والعقلي مما يصدق عليه المنطقي كحدق العارض على المعروض او الحيز
 على الكل ضرورة ان الحيوان مفهوم لا يمنع الشراكة وكل يقال عما يختلف
 الحافين في جواب ما هو وكذا المجموع المركب من الحيوان والكلية او الجنسية
 فالكلبيات الثلث متغايرة بحسب المفهوم حتى لا يصح ان يقال الحيوان
 نفس مفهوم الكل المنطقي او الجنس المنطقي لا بحسب الذات لانه يصدق

انما عبارة عن مفهوم الحيوان
 وهو جسم ناس حركي
 بالارادة وهذا المفهوم هو الذي
 بالجنسية عارضا وهو الذي
 على كثر من

ان ذكرنا في التعريفات
 من علم من علم
 العلم والجسد والتوحي
 والتفصيل وغير ذلك
 على السران وغيره
 انما هي من حيث
 انما هي من حيث

انما هي من حيث
 انما هي من حيث
 انما هي من حيث

وعمره

بسم الله الرحمن الرحيم

الان المنطقى من الخارج لا يصدق ان منطوقه لا يصدق
منه منطوقه من الخارج لا يصدق ان منطوقه لا يصدق

بوجود الاضافات قال بوجه المنطقى ولزم القول بوجه العقلى لكونه
من مخرج المنطقى والطبيعى من الخارج الموجودين ومنه منع مدح وجوه
المنطقى ولزم عدم العقلى ضرورة عدم احد جزئيه والنظر في ذلك خارج
من المنطقى لانه لما بحث عن احوال المعاملات التصوريه والتصوريه
من حيث توصل الى مجهول وهذا لا يقتضى على وجوه مما في الخارج قال
الطليان **اول** الطليان انما نسب احد ما الى الآخر بالتصادف فيبينها اما
تساو او عموم وخصوص مطلق او عموم وخصوص من وجه او تبين كل
لان لفا صدق كل منهما على كل ما صدق عليه لا غير كالا انسان والناطق فيها
تساويان والا فان صدق احد ما على كل ما صدق عليه لم يخرج من غير
كالانسان والناطق الحيوان فيهما عام وخاص مطلقا والتصادف على كل اقل
من عموم ومن غير خاص والا فان صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه
من غير كالحول ولا يبين فيهما عام وخاص من وجه اخر ان كلا منهما من جهة
الشمول للآخر ولغيره عام ومنه من كونه لا غير شامل لغيره خاص ولا بد
بينهما من تصادق وتعارف بان يصدق كجاء على شئ واحد ويصدق كل
بدون الآخر والا فاما تبينان تبينا كليا وذلك بان لا يصدق شئ منهما على شئ
ما صدق عليه لا غير كالا انسان والقدس وانما اعتبر النسب بين الطليانين
لان النسب لا يرجع الى مجرد تصورهما لان الجزئين متباينان والكل بالنظر

صادق في كل فرد
الحيوان

الى جزئيه

الان المنطقى من الخارج لا يصدق ان منطوقه لا يصدق
منه منطوقه من الخارج لا يصدق ان منطوقه لا يصدق

الجزئيه اعم الى جزئيه فيرسان كذا قبل وفه نظر لان زيدا اذا كان خارجا كان هذا
وهذا الضاحك جزئيا من الانسان والضاحك لانهما صدقان على زيد فيرسان بل
تبينان وان ايضا الانسان اكل كل ليس متباينا للجزئيه من الضاحك بل عام
نعم لا يحسن العموم من وجه في غير الكلبيين فلهذا اعتبر الكلبيين وعلى هذا التفسير
شبهوا ان وجهان التبيين اثنين اللذين هما اعم المفهومات كالشئ والممكن
العام ليس بهما احدي هذه النسب لانها لا يصدقان على شئ اصلا والصدق
على ما متخبره مفهوم كل من النسب الاربع على الوجه المذكور لا يتناول المتخبره مفهوم
النسب الصدق كسب امكان الغرض والسدور والتبيينان يكونان كلين
يمكن للفعل ان يرضى كلاهما صادقا على كل ما يرضى صدق الآخر عليه فكلما كان
متساويين لانما قول لو لم يكن المتخبره مفهوم النسب الصدق في نفس الامر
لم ينصفه لانه يمكن للفعل ان يرضى صدق احدهما تبينان على الآخر وصدق
احد المتساويين على غير الآخر وصدق الخاص على غير افراد العام وان كان ذلك
المعروض محالا بل الجواب ان المتخبره مفهومه كليتين لا بد لهما من صورة حاصله في الفعل
ومن لا شئ بالذات وشئ من حيث ان صورة حاصله في الفعل ويصدق عليه
وج صدق عليه انما على العام واللاس
والا لار ان حتى ان لا يمكن التصور صدق على شئ في الذم ولا نقص للتباين
فمتن الايجاب والسبب فالصدق ههنا لا يكون كما في القضايا فحقه لا تعتبر
في الموضوعين نفس المفهوم **اول** ونقينا التباين **اول** قد استشهد فيها

وهو الضاحك فان جوس الضاحك مع الانسان
ليس متباينا

وهو ان يكون نسبة احد ما الى آخر
متصادف

التبيين 2

وهو الضاحك فان جوس الضاحك مع الانسان
ليس متباينا
وهو ان يكون نسبة احد ما الى آخر
متصادف
وهو ان يكون نسبة احد ما الى آخر
متصادف

ان بعض ما ليس بمصادق او ماش بالنقل فهو اسان ملك السادى للانسان موالفا
 في انفسه ليس بمصادق اصلا والام من الانسان موالفا في انفسه ليس
 ماش قطعا ولا ناسم ان بعض ما يصدق عليه بالقبول ليس بمصادق اصلا ولا ماش
 اصلا فهو انسان والحاصل انه لا بد في احد تقييد المعرفه ان من رعايه شرايط التام
 فيها امكن **قال** الا من شئ من وجه **الاول** لو قلنا الام من شئ من وجه
 ابني تقييدها عدم كان هذا حكما كليا على ما نقص عليه الشيخ في الشفاء من ان لفظان
 المستعمل في العلوم كليان واكثرهما ضروريان فاذا قلنا ليس بين تقييدهما
 عدم كان سلبا لحكم الكل على ما يفره ثبوت العموم في بعض الصور والمراد
 بالعموم هو ما مطلق العموم وهو اعم من العموم مطلقا من وجه واليه
 اشار بقوله اصلا في تقييد القاعدة في تقييد الامر بين اللذين سلبا لعدم
 من وجه ان يكون بينهما عدم لا مطلقا ولا من وجه لان بين قبي الام مطلقا وتقييد
 الاخص كالحيوان واللا انسان هو ما من وجه لشهادتهما في النفس وصدق
 لحيوان بدون اللا انسان في الانسان وبالعكس في الحجر مع ان بين تقييدهما
 اعني بعضهما العام وعين الخاص كاللا حيوان واللا انسان تباينا كليا ضرورة
 اشباع صدق الخاص بدون العام والتباين الكلبي بين المفهومين في العموم يتام
 مطلقا كان او من وجه لانه عباره عن صدق كليهما بدون الاخر في جميع الصور
 بحيث لا يكون سلبا صادقا اصلا لما كان بين الام واللاخص من وجه تباين

وان كان الام من شئ من وجه
 واللا انسان من شئ من وجه
 فالتباين بينهما
 في وجه واحد
 وهو وجه
 التباين



جزئي

جري كائين التباين بالاسان الكلي اراد ان يجمع التباين في قصد الالاختصار
 كمال وتقييد التباين على السان مطلقا اعم من ان يكون في جميع
 الصور كالبابية الكلية او في بعضها كالعموم والخصوص من وجه تباين
 صدقها سلبا جزئيا وكونها صادقة بالعموم دون الاخر في الجملة مع السان الكلي
 والعموم من وجه وهذا يدفع للاختصاص على الحصص بالعموم من وجه
 بعضي الاعم واللاخص من وجه مع انه يصدق ذلك وانما قلنا ان بين
 بعضي السان كمالا كان او لا تباينا جزئيا لان البعض من ان الصدق
 ماعلى سبب اصلا كاللا وجود واللا عدم البعض لا وجود والعدم المسابيه
 سببا كمالا كان سببا من كلي ضروري اشباع اجتماعها على الصدق كذا
 سر **والا** حيوان التقييد للحيوان واللا انسان اللذين سلبا لعدم
 من وجه على ما سبق ان صدق اعمى البعض للحيوان ماعلى شئ
 كاللاسان واللا اخص الصادق على الخارج كاللا حيوان واللا انساني
 الصادق على لحيوان الاسوي كان سلبا سائلي جزئي عني صدق كليهما
 بدون الاخر في بعض الصور ويطبقه جعليه مقابلة السان الكلي
 وهذا كما يطلق للسلب الجزئي في معاملة الكل ويدل به الشيء البعض
 اشباع الانبيات لبعض فكانه قال وان صدقا معا كان سلبا لعدم من وجه
 لانه صدق الصادق والصادق ايضا لادم صدق صدق
 هذا كلام براسه

من اللطائف خفيت على السامع
 ومعه حتى زعموا ان
 طائفة من الملوك بالتباين في قولهم
 وتقييد التباين على السان الكلي

واللاسان في
 اشاد لا يكون كليا وصدق ان لا يكون تباينا اصلا
 فكونه من وجه واحد في تباين وتساوي

لادان لم يصدق في السان الكلي وان صدق
 في السان الكلي في بعض الصور

هذا كلام براسه
 في تقييد التباين على السان الكلي
 في تقييد التباين على السان الكلي
 في تقييد التباين على السان الكلي

وَقَوْلِهِ

حتى متى يقال عليه وعلى ما جاز ما هو ويكون العنق الفشل اقر الى
 لا انواعا حتى لا يتحقق فيه نوع آخر ودر ارباب الاجل من ايضا من الليرة
 لانه اما ان يكون اعم الاجناس من المعاني في الواقعة في سلسلة
 وهو اعلى كالحواجر او احصاها وهو ان اقل كالجوهر او اخضع بعض اعم
 من بعض وهو المتوسط طماطم الماي وسان الكل وهو للزواك لعل
 على تقدير ان لا يكون له من حيث هو على ما ينبغي ان لا يتحقق منه
 ويكون العقول العشرة انواعا مختلفة لا اجناسا حتى لا يتحقق من
 احصى منه ولا اشخاصا حتى لا يتحقق حسنة كما قال عقل مثال للحكمة
 كمنه على تقدير النوع للمعروف على تقديره ومنه كالف في التمثل وانما قد تارة
 الانواع والاجناس في التفسير بالواقعة في سلسلة لان النوع العالي
 كما حكمتم مثلا لسان من كل نوع ولا الحاصل العالي من كل صفة ليس
 النوع العالي احصى من كل نوع ولا الحاصل العالي من كل صفة
 فمفهومه ولا ينفك كونه اعم من جميع ما فيه واحصى من جميع ما هو فيه
 لان المتوسط طماطم الصا كذكر في الاولى بالفرق من النوع ويطبق ان لا
 يقدح في الترتيب في ترتيبه واما ذكر ان مراتب الاجناس احصا
 وهذا الاربع ودر سن ان النوع الاضخم سمي نوع الانواع كان منظنه ان
 بنوعه ان الجنس الاضخم سمي صنف الاضخم فاستدركه وقال وكذا

لا انواعا حتى لا يتحقق فيه نوع آخر ودر ارباب الاجل من ايضا من الليرة

حتى متى يقال عليه وعلى ما جاز ما هو ويكون العنق الفشل اقر الى

لا انواعا حتى لا يتحقق فيه نوع آخر ودر ارباب الاجل من ايضا من الليرة

العالي

في الاعلى في مراتب الاعلى سمي من الاعلى لان كل ما كان في مراتب
 الانواع سمي من الاعلى لانواع الانواع وذكر لان جميع الكليات وان كانت من

في الاعلى في مراتب الاعلى سمي من الاعلى لان كل ما كان في مراتب
 الانواع سمي من الاعلى لانواع الانواع وذكر لان جميع الكليات وان كانت من

صنف كونهما كليات مقيتة لا ما تم بها كليات لانها لا احصاها حسنة
 والنوع من الاعلى كان صنفه النسبي بالاعلى لان ما فيه لان الجنس
 تحتها لعل على كبره من حيلهم بالحسنة في جواب ما هو فاصا من الى
 جميع الاعلى انما يكون اذا كان فوق الجميع والنوع من الاعلى كان
 بالاعلى الى ما هو لانه تعالى عليه وعلى علم الطب في جواب ما هو
 فاصا من الى جميع الاعلى انما يكون اذا كانت تحت الجميع والنوع من الاعلى كان
 فيكون هذا العدماء الى ان النوع الحسني احصى مطلقا من النوع الاعلى
 لان كل نوع حسني هو ممدوح تحت معوله من الميولات العشرة فيكون
 معوله عليه وعلى علم في جواب ما هو ورد ذكره ما بالام احصاها الحسني
 في ميولات العشرة ولو لم يكن فلام ان كل معوله حسني لما فيه فافراد
 الحسني اثبات ان ليس بها ممدوح وحسب من مطلقا الحاصل في قول
 العدماء في زيادة فايك فقال الاعلى يوجد دون الجميع كالاتواع
 المتوسط لانها من الاعلى ساقطة او ممدوحه وكلها ممدوحه كدرون
 الاعلى كالحاصل في السط من الاعلى والوسط والوسط
 والاعلى والوسط ولتأكل ان يقول ان اراد بالواحد هذا المعنى

حتى متى يقال عليه وعلى ما جاز ما هو ويكون العنق الفشل اقر الى

حتى متى يقال عليه وعلى ما جاز ما هو ويكون العنق الفشل اقر الى

العاشر

العاشر

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة

فلازم انه نوع جميع وان سلم فلازم انه سطر بل هو شيء له الوصف
 وهذا مركب وان ارد به الذات المخصوصة فلازم انه نوع محصور بل
 ليس هو الا السبب في ما ما في السبب فلازم انه نوع محصور بل
 والوجه فان كان هذا لا بد ان يسمى بالاسم لا يكون له صفة
 على ما سبق قلنا لو سلم لا يلزم ان يكون ذلك السطر نوعا محصورا بل
 ان يكون حقا عاليا او مصلا فان قيل الاجناس في العالم انواع
 محصورة بالمكان لا جميعها ولست باضافة فلما لم يصرع النوع الخفيف
 حسب الامتياز واللام يتم اساس الاصناف بدون الجميع لان المتوسط
 ايضا بالمكان لا محصورها انواع حبيبة والحيث لا يتصور وجود كل
 من النوع بدون الاخر قال ليس بها عموم وحصر مطلقا بل
 من وجه لا بد من تحقق النفاذ مما سبق والصادق في الانواع
 السالبة بالسم لا ما هوها من الاصل كالا لسان مثلا
 وجوه المعول الغرض من هذا الكلام انه وقع في كلام طائفة من
 من المدعيين بان المعول في جواب ما هو هو الدال وجين
 نيتهم بان الفصل ذاته وليس بقول في جواب ما هو هو الدال وجين
 لان المعول في جواب ما هو هو الدال الا في فرع الشرح علم بان
 فصل الحبس كالحاس من هذا اعم وليس بقول في جواب ما هو هو الدال وجين

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة

ما هو و قال ما هو سواك عن الامة فحق ان يكون الجواب
 بالامة و فرفق ثم المعول في جواب ما هو و الدال في جواب ما
 هو و الواقع في طريق ما هو و ان الجواب غير الدال في الجواب
 والواقع في طريقه يعني انهم لم يفرقوا بين الجواب الذي هو الامة
 فهو الدال في الجواب في طريقه الذي هو الامة في الجواب في طريقه
 الامام في الدال في جواب ما هو ما هو الدال في الجواب في طريقه
 في طريقه ما هو ما هو الدال في الجواب في طريقه في طريقه
 واليه اشار الص مهنه وتحقق ذلك ان جواب ما هو لا يكون
 مذكورا الا بالمطابقة و جري اما ان يكون مذكورا بالمطابقة و
 بالصفة لان دلاله الامة ام محصورة في جواب ما هو بالكلية حتى
 لا يصح ان يدل على الماهية ولا على اجزائها مالا لمرام والصفة محصورة
 في نفس الطول دون حروجه و جري ان كان مذكورا بالمطابقة
 كالحصان من الحصان الساطع او الساطع من الحصان الساطع
 المعول في جواب ما هو ما الا ان يسمى واقع في طريق ما هو
 او مذكورا في الجواب واقع في جواب ما هو الذي هو طريق ما هو او ان
 كان مذكورا بالصفة كالحصان او الحصان في الحال المذكور في الجواب
 دال على جواب ما هو و لا يمكن في كلامهم ما يشي هذا التفسير

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة
 كلام في الحقيقة وهو كلام في الحقيقة

• ۳۳۳

۱۰۰

وہم بطلاں

فانہج

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

يقدم

والى الحسن بآية مقسم له
الى الانواع بان ينقسم النفس
فيحصل مجموع نوعان وذكر
الحسن فاحم

علاء

وهو ظاهر لا يحتاج الى حجة بل هو بطلان تصور الصور لا يكون
 الا ان يعرف الى ان الساطع لا يتصور معنى الاسهل ان يكون تصور
 هو للمعنى الموصف للصورة كالمشي في وقت تقدمه بالصورة وليس
 تصور الاساق يسعى ويوجب تصور الطيور ان الساطع بل الامر بالعكس
 لاننا ان المراد يعرف مطلق المعرف والتعريف المذكور كونه تعريفا
 للمعروف احص من مطلق المعرف فينبغي المساواة لاننا نعرف
 التعريف المذكور وما لمطلق المعرف بحسب المفهوم والذات ولا
 يفكر كونه احص ما عارض ما عرض له من الاضافة اعني كونه معرقا للمعروف
 وهذا ان الكلم المذكور في تعريف الحس بحسب اضافة كونه حيا
 للحس احص من مطلق الحس بحسب المفهوم اعم من ولا مساواة
 فمعرفة لا يجوز ان يكون عين الماهية المعروفة لان المعروف بحسب
 ان يكون معلوما قبل الماهية المعروفة لان تصور سبب لصورة
 والسبب لا يعلم قبل نفسه وبعد التباين لا يجوز ان يكون المعروف اعم
 منها لتصور الاعم من اعادة التعريف لانه لا يبعد تصور الحقيقة بالكنه
 لغوات بعض الدلائل ولا امتيازها عن جمع ما بعد التامويل
 لانه وعاء ولا احص لان المعروف بحسب ان يكون ابطا والاحص
 لان وصفه في الفعل اقل من وجود الاعم لوصفها ان وجوده



والعقل يستلزم وجود الاعم من غير كنه ولا بيان له لانه بعد من التعريف من العام
 والخاص كذا كنه الساج وبينة وفي الكل مفسر الاول فلان الاعم يجوز
 ان يبعد تصور الماهية بجميع الزايات او كان اخصوص بوسيلة فيعرض
 والاعلان فلان وجود الاخص في العقل باستلزم وجود الاعم واما لو لم يكن يلزم
 والاعلان فلان ان اريد الشهود وانعادات في اعتقاد ما يلزم ما ذكرتم او كان
 الاعم واما ان اريد في الوجود فلهذا لا يوجب كون الاخص اخص في العقل فليكن
 اخص يجوز ان يكون الماهية كثيرا حضوره في النفس واليهم ما لا يعلم بالان اصلا او كان
 غير الزاين للخاص واما الزاين فلان خطا في يجوز ان يكون للخاص اخص في حيث
 ان يبعد تعريفا لاولي ان حال ذلك لا يصلح على ان الحق قد كان او رستيا واسمي
 بحسب ان يكون مياويا للماهية المعروفة بحسب ان كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه الماهية
 وعينه الا اذا كان اذا وجود المعرف وجوب الماهية ويلزم ان يكون مياويا عن وجود غير
 افراد الماهية فبما وكما صدق عليه الماهية صدق الماهية فيكون متعكبا بغيره ان اذا
 انتفى المعرف انتفت الماهية ويلزم ان يكونا جامع جميع افراد الماهية ومما يتفكر
 وموان المنطق على طرف اكتساب التقدير والتقدير وكما ان التقدير بمراد خطا في
 وعبر بها والوصف الى التقدير شامل لطرفا فكل كنه من التقدير حقيقي ومميز عن جميع
 كنهاته وان من ذلك فالوصف الى التقدير اعني القول اللاحق ان يسمي بالابصار
 لجميع انواع التقدير وحسب خصوصية بالاوليين فلا بد من ان يضموا الى التقدير

الاعلان
 ان لا يكون
 في العقل
 من غير كنه

او كان الاعم

الاعلان
 ان لا يكون
 في العقل
 من غير كنه

الاعلان

الاعلان

الاعلان

فزيارة قاضي باي اولي محمد

ما يوصل الى الثالث ثم السمع وكثير من الحسنة صرحتوا بان الرسوم النافعة يجوز ان تكون
 اعم من الماهية وكتب الفقه منوعة بالتعريفات الاسمية الالهية وتنقسم على سرح كافي الكليات
 فان بحيث التعريف باقتضائه وحكامه مما يلحق وقد اقر به المتأخرون **قال** ويسمى هذا
تاما قول المؤلف الماخذ والرسوم وكلاهما الماهية والنام **قال** قلنا ان يكون يسمى
 قد انما الماخذ فلكونه ما يخرج من افراد الماهية ودخل في ما واما النام فلا يشمل
 على التعريفات وان كان لا يسمى بما يسمى هذا فاما قوله عن الدائيات كالتمتع بالنفس
 وحده او بما بالنفس البعيد وكما كان الجنس البعيد كان التعريف في نقصان او في
 الشيء ولو ازيد من شأبه لكان النام من حيث انه وضع الجنس القريب او الماخذ في
 الماهية واذا كان الماهية وحده او بما بالنفس البعيد يسمى رسما ناقصا في صفة الرسم
 كما لنقص الحد فان كان في الرسم القريب فنام وان كان في البعيد فنقص ولم يغير الوصف
 العام مع النقص او الماهية للذات لا ينفرد بالاختصاص ولا الاطلاق على الاول وكذا في النقص
 لان لا ينفرد الاطلاق على الاول والامتناع فاصلا بالنقص كما ذكره السراج وقيل بطر لا لانه
 ان كان قريبا فهو الماخذ والاختصاص على الاول ان يربط بحد اجتماع العارض زيادة ابعاد
 ما عليه وسهولة الاطلاق على صفة كانه في السمع في الاشارات وكما يضعه العولاد في
 العامة بوضع الانكسار وايضا النقص البعيد مع النقص القريب ارفع الماهية خارج عما ذكر
 في الاطلاق على الاول فان قيل ما كان كونه في غير الماهية ومعظمها كذا ما كان

يجوز ان تاتي اولها فالاول
 ان كان بالجنس وبالنفس القريب
 ج عدم الجنس على النقص

لان لا ينفرد الاطلاق على الاول والامتناع فاصلا بالنقص كما ذكره السراج وقيل بطر لا لانه
 ان كان قريبا فهو الماخذ والاختصاص على الاول ان يربط بحد اجتماع العارض زيادة ابعاد

الاسماء على الاول فان قيل ما كان كونه في غير الماهية ومعظمها كذا ما كان

فزيارة قاضي باي اولي محمد

مجموع الاجزاء ليس عروفا مستعدة عليها فان كان الماهية نورا جامع الاطوار كيف يحتمل التفاسير
 والاسمية والعدم اتيب بان جميع الاجزاء منفصلة عن الحد وجميع الاجزاء من حيث هو واحد
 مجموع هو الحد واما الاول غير الماهية لانها لو فرضنا ان جميع الاجزاء عشرة تسعة اجزاء مادية
 والآخر هو الحد والصور وهو الوجه المجردة فاما اخذها منفصلة فالوجه المجردة
 فيه لم يجعل الماهية واحدة بل جعلها كغيرها من حلق النسخة عين كمن المحذور هو الواحد
 المجموع الذي جعله الوجه المجردة واحدا فهو بهذا الاعتبار غير ذلك وتصور
 المنصور ذلك ومقدم عليه وقد يقال ان معرفة الحد في تصور معلق على الحد
 في معرفة الحد في تصورات متعلقة بالحد في تصورات الاجزاء حيث تصور مجموع
 ومقدم عليها في حد تفصيل في الحد في حال وفيه تطلب لانه لا ينفرد التفاسير بين
 الحدود الحد اعني الماهية رجع اجزاء بل هي تصور الماهية التي هي الحد وتصورات
 الاجزاء التي هي الحد فلا بد من بيان ان الحد هو الاجزاء من حيث سعلق بها تصور
 واحد والحد هو الاجزاء من حيث سعلق بها تصورات لجميع التفصيل في حال
 الحد والحد في حد وهو سعي مدح في معنى الاله يصل الى الصور ما
 يكون شيئا بالعرف وليس يعرف بخلل وديع المعرف معلقا على لفظ بقوت
 العرف على الابعاد لخصا او لشرط بلح لكن معرفة يكون مستلزا لمعرفه المحدث
 فالاعمال المعنوية يخرج المعرف عن كونه معروفا بخلل في اللفظية ما به انما يخرج
 الاستحسان لفظ وما في الكليات والعرف الدورات اركان من الوصف

الاسماء على الاول فان قيل ما كان كونه في غير الماهية ومعظمها كذا ما كان

مجموع الاجزاء ليس عروفا مستعدة عليها فان كان الماهية نورا جامع الاطوار كيف يحتمل التفاسير
 والاسمية والعدم اتيب بان جميع الاجزاء منفصلة عن الحد وجميع الاجزاء من حيث هو واحد
 مجموع هو الحد واما الاول غير الماهية لانها لو فرضنا ان جميع الاجزاء عشرة تسعة اجزاء مادية
 والآخر هو الحد والصور وهو الوجه المجردة فاما اخذها منفصلة فالوجه المجردة
 فيه لم يجعل الماهية واحدة بل جعلها كغيرها من حلق النسخة عين كمن المحذور هو الواحد
 المجموع الذي جعله الوجه المجردة واحدا فهو بهذا الاعتبار غير ذلك وتصور
 المنصور ذلك ومقدم عليه وقد يقال ان معرفة الحد في تصور معلق على الحد
 في معرفة الحد في تصورات متعلقة بالحد في تصورات الاجزاء حيث تصور مجموع
 ومقدم عليها في حد تفصيل في الحد في حال وفيه تطلب لانه لا ينفرد التفاسير بين
 الحدود الحد اعني الماهية رجع اجزاء بل هي تصور الماهية التي هي الحد وتصورات
 الاجزاء التي هي الحد فلا بد من بيان ان الحد هو الاجزاء من حيث سعلق بها تصور
 واحد والحد هو الاجزاء من حيث سعلق بها تصورات لجميع التفصيل في حال
 الحد والحد في حد وهو سعي مدح في معنى الاله يصل الى الصور ما
 يكون شيئا بالعرف وليس يعرف بخلل وديع المعرف معلقا على لفظ بقوت
 العرف على الابعاد لخصا او لشرط بلح لكن معرفة يكون مستلزا لمعرفه المحدث
 فالاعمال المعنوية يخرج المعرف عن كونه معروفا بخلل في اللفظية ما به انما يخرج
 الاستحسان لفظ وما في الكليات والعرف الدورات اركان من الوصف

الاسماء على الاول فان قيل ما كان كونه في غير الماهية ومعظمها كذا ما كان

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم منسجماً في رسالة اواب البحث عما لم يتعلم
 يكون باطله والبحث عن الصلابة وسروره والهم والتفهم ومن وان كانت
 متداولة بين المحتقنين لهما كانت منظومة مسكورة ومجموعة في غاروت نكلم مشهورا
 ومع ما ثورنا تحفة لاج الغرير مكر الصدور والاعيان شرق الالام والامان شرق
 الدين عند ابراهيم اوام الله اياه فالتست الهام الصواب من الحكم الوهاب
 ومن مرتبة علمه صلا وصول الاور التوثبات والتمه في ترتيب البحث والتاسيت
 والسائل التي احترعها **الفصل الاول في التبريات** المتأخرة من النظر
 بالبره من الجائزين في النسبة بين الشين اهلها والاصواب الدليل على الانز
 يلزم من العلم به العلم شي لوجود الاول والايمان في العلم من العلم من وجود
 الاول وما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان وافلا فيه من ركنه وان كان فاربا فان
 كان مؤثرا وجوده من علمه والاشراط والعلل النامة حكمة ما يتوقف عليه وجود الشيء في العلم
 عوئين علم الشيء واللازم من كون الحكم منتفيا لالاه والاول هو المعلوم واصله هو اللان
 والدوران هو رب الشيء الذي له صلوح العلية الما وجود الوجود او ما والاول هو الدار والاش
 هو الدار والمناقض مع شئ من الاليل والعارضة من افادة الاليل على ملاقا اقام عليه
 الحزم والنقص من علمه الحكم عن الاليل السبب يكون للنع بناء عليه **الفصل**
الثاني في البحث او اشرع العلل في تقرير الاقوال والاداب فلا يوجد علم

في اجزائه ولكن لوقتنا جميع ما يتوقف عليه الشروع كانه حصل الكل في اجزائه فيصح
 اطلاق المقدمة على كل واحد منها باعتبار صدق توقف الشروع عليه وقان يعرف
 الافاضل انه في هذا يعني اللام تقدره اما المقدمة فليبيان ما هي المنطق الاله فان قلت
 انه المعوق لا ولا في بيان المقدمة اما المقدمة ففي ما هي المنطق وقال ثانيا في انشاء
 المقدمة ورسمه فينبين كلامه في ما هي في الحقيقة لا رسم الشئ ليس ماهية الشئ فيجب
 ان يقول ثمة وحدوة قلت انه في قوله ففي ماهية المنطق مضافا محذوف فاقدر
 ففي تصور ماهية المنطق وتصور الشئ اعم من ان يكون برسمه او كونه او يكون قد
 ففي تعريف ماهية المنطق والتوقف اعم من الحد والاسم فانه قيل ان المقدمة تشمل على ما
 المنطق في علمه ان المنطق يعلم في المقدمة لانه ماهية الشئ نفسه فلا يحتاج الى الشئ
 فيه ولا يلزم كحصيل الحاصل وجوابه انه لا يلزم من علم ماهية المنطق علم جميع مسائله
 مفصلة بل يلزم علم جميع مسائله مجمل فيحتاج الى الشروع فيه حتى يعلم جميع مسائله مفصلة



۷۲۹

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد

فإن

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد

من قضاة

السلامة

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kismi	B. 1. 1. 1.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	